عالم المال
• الإصدار الثانى • السنة الحادية والعشرون • العدد: 888
• الأحد 26 ابريل 2026 م
ندعم قرارك
www.alamalmal.net
تصفح الموقع
8 صفحات
5 جنيهات

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

رفع عائد شهادات الادخار الثلاثية..

تحرك استباقي من البنوك لمواجهة التضخم وسحب السيولة

رئيس الاتحاد الأفريقي لمنظمات مقاولي التشييد والبناء:

السوق الأفريقية قادرة على استيعاب 300 شركة مصرية ونعمل على دعم الشركات بالفرص والمناقصات والمعلومات

رئيس لجنة تنمية العلاقات المصرية الصينية بجمعية رجال الأعمال:

الاستثمارات الصينية مرشحة للارتفاع خلال 2026 إلى 15 مليار دولار.. و3100 شركة صينية تعمل في مصر

هيثم عبد الباسط
رئيس شعبة القصابين:

20 % زيادة بأسعار اللحوم رغم تراجع القوة الشرائية.. والإنتاج المحلي لا يغطي سوى 40 % من الاستهلاك

رئيس شعبة المواد الغذائية بتجارية الجيزة:

هامش ربح بدالي التموين لا يتجاوز 15 قرشا.. واجتماع مرتقب لطرح حلول للمشكلات الراهنة

صناعة وطاقة ص 2-4

فرض 13 % رسوما على واردات البيليت يحمي الصناعة المحلية..

إنتاج الحديد يتراجع 7.19 % والأسعار تقفز 8 % والطن يقترب من 40 ألف جنيه

الأمان الجيوسياسي

تصاعد الصراع يعيد صياغة «عقيدة الاستثمار» في الشرق الأوسط

صفوت عبد النعيم:

تمتع مصر بالأمان الاستراتيجي يجعلها اختيارا بارزا لرؤوس الأموال

محمد دشناوي:

رأس المال جبان ويتحرك دائما نحو الأماكن الأكثر استقرارا

إسلام لاشين: زيادة تكلفة التمويل تؤثر على التوزيعات النقدية وتدفع الشركات للاحتفاظ بالأرباح

أحمد أبو السعد: الذهب يستعيد بريقه عالميا ونمو قياسي في صناديق الاستثمار داخل مصر

الموشر ص 07

هل تبدأ مرحلة الصعود المستدام؟

معادلة السيولة الأجنبية والطروحات الحكومية تحدد اتجاهات البورصة المصرية

عقارات ص 06

ياسر عاصم: تعديلات الضريبة العقارية تخفف العبء والعبرة بالتطبيق الفعلي

إطلاق الصنف الجديد «جيزة 184»

"الزراعة" تستعد لموسم الأرز بخطة مكثفة لترشيد استهلاك المياه وضمان الأمن الغذائي

..و"الري" تحدد المساحات المخصصة للمحصول الجديد وعقوبات رادعة على مخالفتها

المتحدث باسم وزارة الزراعة:

صادرات الحاصلات الزراعية تتجاوز 2.8 مليون طن ونستهدف عوائد 14.5 مليار دولار

طفرة تصديرية تصل لـ90 %..

طن السماد الموجه للتصدير يتجاوز 40 ألف جنيه

الطلب العالمي يرفع صادرات القطن المصرية 62 %.. والحكومة ترفع المساحة المزروعة لـ250 ألف فدان

استثمار زراعي ص 08

جريدة عالم المال
أسبوعية - اقتصادية - شاملة
تصدر عن مؤسسة «عالم المال» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

رئيس مجلس الإدارة والتحرير
أيسر الحامدى

رئيس التحرير
أشرف الحامدى

مشرف عام التحرير
محمد النجار

مساعد رئيس التحرير للمحتوى الرقمى
د. أحمد عبدالفتاح

رئيس التحرير التنفيذى
أرشد الحامدى

مدير التحرير
أسماء عبدالبارى - هبة عبدالستار
رشا يوسف - جمال الهوارى
على رضوان - شيرين نوار

هيئة التحرير
إيمان خيري - عبدالمجيد عبدالله
منار مختار - فريدة صلاح الدين
مى أبو المجد - أحمد رضوان
هبه محسن - آيه جمال
محمد سلامة - زياد الحامدى

تصوير: كامل أمين الشعراوي
إسلام أشرف

بوابة عالم المال الإخبارية
مدير تحرير
مى رفاعى

إشراف
مهند الحامدى

إشراف الصفحات المتخصصة
عبلة السيد

الديسك المركزى
غادة نعيم - أحمد عبدالعزيز

تصحيح لغوي:
شيماء عبد الرحيم

الإخراج الفنى
هيثم السيد
يحيي مجدي

التجهيزات الفنية
أحمد سيد

الإدارة والتحرير
١ ميدان موسى جلال - المهندسين
ت: ٣٣٠٥٤٢١١ - ٣٣٣٧١٨١٤
٣٣٣٥٤٦٦٢ - ٣٣٣٥٤٤٢٣
٣٣٣٧٣٨٥٥
فاكس: ٣٣٣٥٤٦٦١

أرقام الاشتراكات
فاكس: ٣٥٧٨٢٧٠٦
ت: ٣٥٨٠٦٤١٨ - ٣٥٨٠٦٤١٩
٣٥٨٠٦٤٢٠
التوزيع والاشتراكات

مؤسسة
أخبار اليوم

سجل الوفاء
ممدوح الراوى
دبابس فخري همام

فتح باب التسجيل في الدفعة الثانية لمبادرة «الرواد الرقميون Digilians»

أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع الأكاديمية العسكرية المصرية عن فتح باب التسجيل في الدفعة الثانية للمبادرة الرئاسية «الرواد الرقميون» التي تهدف الى توفير تدريب متخصص للشباب من سن ١٨ إلى ٣٢ عامًا من مختلف التخصصات الأكاديمية والعملية ومن كل محافظات الجمهورية، في عدد من التخصصات التكنولوجية الأكثر طلبا في سوق العمل المحلي والعالمي.

وفي مقدمة هذه التخصصات: الذكاء الاصطناعي، والبرمجة، والأمن السيبراني، وعلوم البيانات، والفنون الرقمية وذلك من خلال مجموعة من البرامج الأكاديمية والمهنية التي تتيح الحصول على دبلومات أو ماجستير مهني بالشراكة مع كبرى الشركات التكنولوجية المحلية والعالمية وكذلك الشركات المتخصصة في تنمية المهارات الشخصية واللغوية والجامعات المرموقة.

وتوفر المبادرة ثلاثة برامج أكاديمية ومهنية ويختار المتدرب من بينها عند التسجيل؛ وتشمل برنامج الدبلوم المكثف (٤ أشهر)، وبرنامج الدبلوم المتخصص (٩ أشهر)، وبرنامج الماجستير المهني (١٢ شهر) .

ويتم تنفيذ برنامج الماجستير المهني بالشراكة مع كبرى الجامعات العالمية وهى جامعة كوينز بكندا والتي تشغل المركز ١٩١ عالميا، وجامعة سانز ماليزيا، بماليزيا والتي تشغل المركز ١٣٤ عالميا، حيث يجمع برنامج الماجستير المهني بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي في تخصصات تقنية متقدمة. ويحصل الدارسون على شهادات معتمدة دوليًا.

كما يتم تنفيذ برنامج الدبلوم المتخصص بالشراكة مع المعهد القومي للاتصالات التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والكلية الفنية العسكرية. ويتميز البرنامج بنظام تعلم مرن يجمع بين التعلم المباشر والتدريب الإلكتروني، مما يتيح للمشاركين تطوير مهاراتهم وفقًا لظروفهم مع الحصول على شهادات رسمية تعزز من قدراتهم التنافسية في سوق العمل.

كذلك يتم تنفيذ الدبلوم المكثف بالشراكة مع شركاء الصناعة بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ويهدف إلى تزويد المشاركين بالمهارات العملية والمعرفة المتخصصة في مجالات التكنولوجيا الحديثة، من خلال منهج تدريبي مكثف ومتكامل يجمع بين التطبيق العملي والتعلم التفاعلي والمشاريع التطبيقية ويوفر فرص ربط المتدربين بسوق العمل عبر شراكات مع كبرى الشركات، ويحصل الدارسون على شهادات معتمدة من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والأكاديمية العسكرية المصرية بالإضافة إلى الشهادات الدولية المتخصصة لتعزز فرص التوظيف لدي المتدربين .

إيتيدا تفتتح مركز الشايع العالمي لخدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات

افتتح المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»، مركز الشايع العالمي لخدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في مصر، وذلك بحضور فيصل الشايع، المدير العام للمجموعة؛ وجون هادن، الرئيس التنفيذي لمجموعة الشايع؛ والمهندس محمود صفراطه، نائب الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»، وبول موريس، رئيس التكنولوجيا وشئون العملاء بمجموعة الشايع؛ وجانسيت حسين كاشت، مدير عام الشركة في مصر.

ويعمل المركز الجديد على تقديم مجموعة متكاملة من خدمات التعهيد العابرة للحدود، تشمل خدمات مراكز الاتصال وخدمة العملاء متعددة اللغات، والتسويق الرقمي، وحلول تكنولوجيا المعلومات، بما يدعم عمليات المجموعة ويعزز كفاءة التشغيل وخطط التوسع الدولي.

كما يقدّم المركز خدماته من خلال الكفاءات المصرية لعدد من الأسواق، تشمل ١٦ سوقًا في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى جانب أسواق أخرى من بينها تركيا وكازاخستان وأوروبا الوسطى والشرقية واليونان وقبرص.

ويعكس افتتاح المركز الجديد لمجموعة الشايع تنامي مكانة مصر كمقصد استراتيجي رائد لخدمات التعهيد وتكنولوجيا المعلومات، كما يدعم توجه الدولة نحو التوسع في جذب المزيد من الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، لا سيما في مراكز الخدمات العالمية.

وفي هذا السياق، صرح المهندس أحمد الظاهر، الرئيس التنفيذي لهيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»: «يمثل إطلاق مركز الشايع العالمي لخدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات خطوة جديدة تعزز مكانة مصر كوجهة عالمية رائدة في تقديم خدمات تكنولوجيا المعلومات وخدمات الأعمال، مدعومة بقاعدة مواهب كبيرة تتمتع بتنوع واسع في المهارات.

ويعكس ذلك تنامي الطلب من الشركات العالمية والإقليمية، في قطاعات التكنولوجيا وغيرها، على التوسع في السوق المصري، من خلال إنشاء مراكز للخدمات المشتركة وخدمات تكنولوجيا المعلومات ومراكز تعهيد العمليات التجارية، بما يعزز من مكانة مصر كقاعدة رئيسية لمختلف الخدمات الرقمية ووجهة جاذبة للاستثمارات المتنامية من دول الخليج ومختلف الأسواق.

من جانبه، قال جون هادن، الرئيس التنفيذي لمجموعة الشايع: «نفخر بالاحتفال بمرور ٣٠ عاماً على تواجد مجموعة الشايع في مصر، والتي تمثل سوقاً مهماً ضمن مسيرة نمونا الإقليمي. ومنذ انطلاق أعمالنا في عام ٢٠٠٦، واصلنا توسيع نطاق عملياتنا، مقدمين أبرز العلامات التجارية العالمية وتجارب مميزة للزبائن في السوق المصري.

كما تمثل مصر شريكاً استراتيجياً محورياً في توسعنا الإقليمي، ونعتز بتعاوننا مع هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات من خلال مركز الشايع العالمي لخدمات الاتصال وتكنولوجيا المعلومات في مصر.

«إي آند مصر» تنظم ماراثون خطوات طيف التوحد التوعوي لتعزيز الشمول المجتمعي

بالتزامن مع شهر التوعية بالتوحد، نظمت شركة إي آند مصر فعالية رياضية تهدف إلى تعزيز الوعي ودعم دمج الأطفال من ذوي اضطراب التوحد، وذلك بالتعاون مع نادي المعادي و الجمعية المصرية لتقدم الأشخاص ذوى الإعاقة والتوحد (Advance)، وبحضور كريم جبرائيل ، خبير اللياقة البدنية، و سفير خدمة فيتنيس على تويست سبورتس في إطار جهود الشركة لدعم الشمول المجتمعي وتسليط الضوء على أهمية دمج الأطفال من ذوي اضطراب طيف التوحد في الأنشطة اليومية.

وكذلك تنظيم الفعالية بالشراكة مع نادي المعادي الذي قام باستضافة الحدث وتوفير مقره كجزء من مساهمته في المسؤولية المجتمعية، إلى جانب تقديم مجموعة من الأنشطة الترفيهية التي ساهمت في خلق تجربة إيجابية ومناسبة للأطفال. كما شاركت الجمعية المصرية لتقدم الأشخاص ذوى الإعاقة و التوحد (Advance)، برعاية الدكتورة مها الهلالي، رئيس مجلس الإدارة ، من خلال إشراك طلابها في الفعالية والمساهمة في توجيه التجربة بما يتناسب مع احتياجاتهم.

وشهدت الفعالية حضور ما يقارب ٢٠٠ مشارك، من بينهم ٨٠ طفلا من ذوي اضطراب طيف التوحد و٦٠ من أولياء الأمور ومقدمي الرعاية، إلى جانب بعض المشاركين من فريق ذوى الإعاقة بنادي المعادي، بالإضافة إلى متطوعين من فريق عمل إي آند مصر.

وتضمنت الفعالية مسيرة للأطفال وأنشطة تفاعلية وترفيهية، إلى جانب فقرات هدفت إلى تعزيز التفاعل بين الأطفال وأسرهم في بيئة داعمة وآمنة، بما يساهم في كسر الحواجز وتعزيز مفهوم الدمج.

وفي هذا السياق، صرح المهندس أحمد إمبابي، رئيس قطاع العلامات التجارية والإتصالات المؤسسية والاستدامة في إي آند مصر، قائلا: «نحرص في إي آند مصر على أن يكون دورنا المجتمعي قائما على مبادرات ملموسة تُترجم التزامنا بدعم الشمول وتمكين أصحاب الهمم، حيث نؤمن بأهمية توفير مساحات تفاعلية تتيح للأطفال من ذوي التوحد فرص المشاركة والتعبير عن قدراتهم، بما يدعم دمجهم بشكل إيجابي في المجتمع.»

وأضاف: «يعكس هذا الحدث أهمية الشراكات المجتمعية الفعالة، حيث يمثل التعاون مع مؤسسات متخصصة مثل الجمعية المصرية لتقدم الأشخاص ذوى الإعاقة والتوحد (Advance) ، إلى جانب نادي المعادي، نموذجاً لتكامل الجهود بين مختلف الأطراف بهدف تحقيق تأثير حقيقي ومستدام».

ومن جانبها، أكدت الدكتورة مها الهلالي رئيسة مجلس الإدارة الجمعية المصرية لتقدم الأشخاص ذوى الإعاقة و التوحد (Advance)، على أهمية هذه المبادرات قائلة: «تحقيق دمج حقيقي للأطفال من ذوي اضطراب طيف التوحد يتطلب توفير بيئات داعمة تتيح لهم التفاعل والمشاركة بشكل طبيعي، وهو ما تسهم فيه مثل هذه الفعاليات التي تجمع بين الأطفال وأسرهم في تجارب واقعية تساعد على تعزيز ثقتهم بأنفسهم وتنمية مهاراتهم الاجتماعية.»

وأعرب كريم جبرائيل، خبير اللياقة البدنية ,و سفير خدمة فيتنيس على تويست سبورتس عن سعادته بالمشاركة قائلا: «سعيد بمشاركتي في هذا اليوم، حيث أن التفاعل مع الأطفال من خلال الأنشطة البسيطة والبيئة الإيجابية يساهم بشكل كبير في تعزيز ثقتهم بأنفسهم. مثل هذه المبادرات تؤكد أن كل طفل لديه القدرة على التفاعل والتطور عندما تتوفر له المساحة والدعم المناسب.»

ڤودافون مصر تحتفي بأثر برنامج «معاكي» لتمكين المرأة الريفية

نظّمت ڤودافون مصر احتفالية كبرى بمحافظة المنيا للاحتفاء بنجاح المرحلة الأولى من برنامج «معاكي»، بحضور أكثر من ٥٠٠ سفيرة من البرنامج من سبع قرى مختلفة بالمحافظة، حيث تضمّن اليوم تكريم نماذج متميزة قدّمن قصص نجاح ملهمة في مجتمعاتهن.

وأقيمت الفعالية في أجواء مميزة جمعت بين التجربة الترفيهية والتفاعل مع فريق عمل البرنامج، من خلال حوار مع عدد من السفيرات لتبادل الخبرات والاستفادة من تجاربهن، إلى جانب توزيع جوائز تقديرًا لأدائهن المتميز. ويعكس هذا الحدث التزام ڤودافون مصر بدعم وتمكين المرأة في المجتمعات المحلية، والاحتفاء بإنجازاتها على أرض الواقع، بما يجسد دورها في تمكين المزيد من ات وتعزيز مشاركتهن الفعّالة في المجتمع.

حضر عدد من قيادات ڤودافون مصر، على رأسهم كريم عيد، الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري، و أيمن السعدني، رئيس قطاع الشؤون الخارجية. ويعتمد نجاح المبادرة على نموذج تعاون استثنائي يجمع بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، ويؤكد هذا التكاتف دعم ڤودافون المستمر لتوجهات الدولة نحو تعزيز التحول الرقمي وتحقيق التنمية المستدامة في المحافظات الريفية.

علق كريم عيد، الرئيس التنفيذي للقطاع التجاري في ڤودافون مصر، معبرًا عن سعادته بمشاركته في هذا اليوم ووجوده في محافظة المنيا لتكريم سفيرات برنامج «معاكي»، مؤكدًا أن البرنامج يعكس نموذجًا مميزًا وفعالا للبرامج التنموية المعتمدة على دعم المرأة وتمكينها من خلال منحها فرصًا لتعزيز دورها في المجتمع، عبر تزويدها بالتدريبات والمعلومات اللازمة لفتح مصادر دخل جديدة لها ولأسرتها، مع توفير هواتف محمولة للسفيرات بما يدعم تمكينهن الرقمي ويسهّل وصولهن إلى محتوى البرنامج وتطبيق ما اكتسبنه من مهارات بشكل عملي ومستمر.

وأضاف أنه قد لمس هذا الأثر على أرض الواقع من خلال كلام وتجارب السفيرات خلال الجلسة النقاشية التي أقيمت ضمن فعاليات الحفل مع بعض سفيرات البرنامج، حيث عُرضت خلالها بعض القصص الملهمة، وما أحدثه برنامج «معاكي» من أثر ملموس في حياة السفيرات سواء على مستوى تطوير مهاراتهن، أو زيادة الثقة بالنفس، أو حتى المساهمة في الوصول لأحلامهن.

وأضاف من جانبه أيمن السعدني، رئيس قطاع الشؤون الخارجية بشركة ڤودافون مصر، أنه من أهداف البرنامج التأثير بشكل إيجابي على حياة ١,٠٠٠,٠٠٠ سيدة ريفية خلال ثلاث سنوات، وقد بدأت هذه الرحلة بمحافظة المنيا بانضمام أكثر من ١٢٠٠ سفيرة للبرنامج خلال الأشهر الماضية، في ظل دعم وتعاون المحافظة ومعالي المحافظ، على أن يتم استكمال التوسع في محافظات أخرى.

وأكد أن ما نشهده اليوم يعكس قوة الشراكة والتكامل بين مختلف الجهات، ويجسد نموذجًا فعالًا للتعاون غير التقليدي بين القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، حيث يظهر الأثر الإيجابي لبرنامج «معاكي» بشكل مباشر في تحسين حياة ات والمساهمة في تعزيز وصول التكنولوجيا بشكل شامل، فضلا عن تعزيز محاور التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية بشكل عام.

أورنج مصر تطلق «AI Campus» وتدعم 100 شركة ناشئة

أعلنت أورنج مصر توقيع مذكرة تفاهم مع Paragon Adir لإطلاق مجمع «AI Campus» داخل مشروع «سمو بوليفارد» بمدينة مستقبل سيتي، بالتعاون مع منصة Plug and Play العالمية.

يُقدَّم المشروع باعتباره أول مجمع متكامل من نوعه في مصر والشرق الأوسط وأفريقيا، حيث يمتد على مساحة ٥٠٠ فدان، ويستهدف إنشاء بيئة تجمع بين البنية التحتية الرقمية المتقدمة، والتطوير العمراني، ومنظومات الابتكار العالمية، لدعم الشركات الناشئة العاملة في مجالات الذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة.

بموجب الاتفاق، تتولى أورنج مصر تطوير البنية التحتية الرقمية للمجمع، بما يشمل تقنيات الجيل الخامس (٥G)، وإنترنت الأشياء، وحلول الاتصال الذكية، بهدف توفير بيئة تشغيلية قادرة على دعم الابتكار وتسريع نمو الشركات.

يتضمن المشروع إطلاق برنامج «AI ١٠٠»، وهو مبادرة تمتد لأربع سنوات تستهدف دعم ١٠٠ شركة ناشئة في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول ٢٠٣٠، من خلال التدريب المتخصص، والتأهيل الاستثماري، وربط هذه الشركات بشبكات الابتكار العالمية.

يعكس المشروع نموذجًا للتكامل بين شركات الاتصالات والتطوير العمراني ومنصات الابتكار، حيث تسهم «باراجون | أديـر» بخبرتها في تطوير المجتمعات الذكية، بينما توفر Plug and Play الربط مع المستثمرين والأسواق الدولية.

صناعة وتجارة

هيثم عبد الباسط رئيس شعبة القصابين:

20 % زيادة في الأسعار رغم ضعف القوة الشرائية للمستهلكين وتكلفة الإنتاج السبب

الإنتاج المحلي لا يغطي سوى 40 % من الاستهلاك ويجب تقليل الاستيراد

السوق تعاني من خلل بالعرض والطلب يسبب ضغطا على الأسعار

ضبط السوق يستدعي تشديد الرقابة لمنع الا حتكار

قال هيثم عبد الباسط، رئيس شعبة القصابين بغرفة القاهرة التجارية، إن ارتفاع أسعار اللحوم يعود إلى أن السوق لا تتحرك وفق حجم الطلب الحالي فقط، بل وفق تكلفة الإنتاج والتوريد أيضا .

وأضاف في حوار مع «عالم المال» أنه حتى مع انخفاض الإقبال فإن تكاليف الإنتاج لم تتراجع، في حين حدث أيضا ارتفاع ملحوظ في بعض الأماكن زيادة ٢٠ ٪ على سعر الكيلو الواحد، وهو ما يفرض على السوق أسعارا أعلى للحفاظ على استمرارية النشاط، فالتكلفة أولا ثم السعر .

وأكد أن هناك محورين أساسيين يمكن من خلالهما ضبط الأسعار، الأول هو تشديد الرقابة على الأسواق لضبط الأسعار، ومنع أي ممارسات احتكارية، خاصة من كبار المستوردين، والثاني هو دعم الإنتاج المحلي، لأنه الحل الحقيقي على المدى الطويل لتقليل الاعتماد على الخارج.

وإلى نص الحوار..

على الرغم من الحديث عن تراجع القوة الشرائية فلماذا ارتفعت أسعار اللحوم الحمراء؟

تعود أسباب ارتفاع أسعار اللحوم إلى أن السوق لا تتحرك فقط وفق حجم الطلب الحالي، بل وفق تكلفة الإنتاج والتوريد أيضا، وحتى مع انخفاض الإقبال فالتكاليف لم تتراجع أيضا، بل على العكس شهدت ارتفاعا ملحوظا، سجل في بعض الأماكن زيادة ٢٠ ٪ على سعر الكيلو الواحد، وهو ما يفرض أسعارا أعلى للحفاظ على استمرارية النشاط، فالتكلفة أولا .. ثم السعر.

ما الذي تغير في معادلة التكلفة بالآونة الأخيرة؟

البداية من الخارج، حيث إن مصر تستورد نحو ٦٠٪ من احتياجاتها من اللحوم، وبالتالي أي زيادة يتم تطبيقها في تكاليف الشحن أو التأمين أو الوقود عالميا تنعكس فورا على السوق المحلية، وفي الوقت نفسه، ارتفعت أسعار الأعلاف محليا، وهو ما زاد من تكلفة تربية الماشية، خاصة العجول التي تمثل نحو ٤٠٪ من حجم الإنتاج.

هل المستهلك هو المتضرر الوحيد من زيادة الأسعار؟

في الواقع فإن الجميع متضررون من الزيادة، حيث إن المستهلك يواجه أسعارا مرتفعة، لكن الجزارين أيضا يعانون من تراجع في حجم المبيعات، كثير من محال الجزارة لم تعد تحقق أرباحا كافية لتغطية المصروفات الأساسية، مما دفع البعض إلى القيام بغلق النشاط أو تغييره .

وكيف تطورت أسعار خلال الفترة الأخيرة؟

إذا نظرنا للأرقام، فسنجد أن اللحوم البلدية ارتفعت لتتراوح أسعارها ما بين ٤٠٠-٤٥٠ جنيه إلى نحو ٥٠٠-٥٥٠ جنيه للكيلو الواحد، أما اللحوم المستوردة، فانتقلت من ٢٥٠-٣٠٠ جنيه إلى نطاق سعري يتراوح ما بين ٣٠٠ و٥٠٠ جنيه، هذه القفزة في الأسعار ليست عشوائية، بل حدثت نتيجة مباشرة لزيادة التكلفة في كل مراحل الإنتاج والتوريد .

البعض يرى أن التجار يستغلون أوقات الأزمات واقتراب المواسم كعيد الأضحى لرفع الأسعار؟

لا يمكن إنكار وجود ممارسات فردية، لكن تعميم الاتهام غير عادل، فالسوق تعاني بالتأكيد من خلل في التوازن بين العرض والطلب، حيث إن المعروض محدود مقارنة بحجم الاحتياجات، ومع الاعتماد الكبير على الاستيراد، تصبح الأسعار أكثر حساسية لأي تغير اقتصادي عالمي.

هل للعوامل الموسمية أيضا دور في تحريك الأسعار؟

بالتأكيد .. هذه الفترة تشهد كل عام زيادة في الطلب، حيث يسعى المستهلكون للشراء مبكرا، بينما يطرح المربون إنتاجهم في نفس التوقيت، هذا التزاحم بين الطلب والعرض المحدود يؤدي إلى ارتفاع الأسعار بشكل طبيعي، حتى في ظل ضعف القوة الشرائية.

كيف يمكن السيطرة على ارتفاع أسعار اللحوم في الآونة الأخيرة؟

هناك محوران أساسيان يمكن من خلالهما ضبط الأسعار، الأول هو تشديد الرقابة على الأسواق لضبط الأسعار ومنع أي ممارسات احتكارية، خاصة من كبار المستوردين، والثاني هو دعم الإنتاج المحلي، لأنه الحل الحقيقي على المدى الطويل لتقليل الاعتماد على الخارج.

كيف يمكن أن يغير ذلك واقع السوق المحلية؟

عندما ترتفع نسبة الاكتفاء الذاتي، يقل تأثير التقلبات العالمية على الأسعار، مع توفير الأعلاف بأسعار مناسبة وكذلك دعم المربين سيشجع على زيادة الإنتاج، ما يخلق توازنا أفضل بين العرض والطلب، وبالتالي استقرار الأسعار .

أخيرا كيف ترى تحركات الأسعار في المرحلة المقبلة؟

هناك احتمالان هما إما استمرار الوضع الحالي مع مزيد من الضغط على الجزارين، وارتفاع الأسعار، أو تدخل فعال يعيد التوازن للسوق، القرار يعتمد على سرعة الإجراءات وآلية دعم الإنتاج المحلي.

غادة نعيم

أكد المهندس حسن عبد العزيز، رئيس الاتحاد الإفريقي لمنظمات مقاولي التشييد، أن زيارته الأخيرة إلى زيمبابوي شهدت اهتمامًا كبيرًا من الجانب الزيمبابوي بالاستفادة من الخبرة المصرية في مشروعات المدن الجديدة، وعلى رأسها مشروع العاصمة الإدارية الجديدة، موضحًا أن هناك مقترحات مطروحة للاستعانة بمكاتب التخطيط وشركات المقاولات المصرية، بالإضافة إلى بحث إمكانية الاستفادة من التجربة المصرية في إدارة المشروعات الكبرى وإلى نص الحوار..

المهندس حسن عبد العزيز رئيس الاتحاد الأفريقي لمنظمات مقاولي التشييد والبناء:

السوق الأفريقية قادرة على استيعاب 300 شركة مصرية والطاقة والطرق أبرز الأولويات

- اتفقنا مع البنك الأفريقي للتصدير والاستيراد على إنشاء صندوق لتأمين المخاطر
- نركز على توسيع برامج التدريب والتأهيل لدعم انتشار الشركات المصرية بأفريقيا

في البداية.. ما أبرز تفاصيل زيارتكم إلى زيمبابوي؟ وهل هناك مشروعات جديدة مرتقبة في أفريقيا؟

الزيارة كانت مهمة وليست الأولى، وشهدت اهتمامًا واضحًا من الجانب الزيمبابوي بالاستفادة من الخبرة المصرية، خاصة في مشروع إنشاء عاصمة إدارية جديدة في زيمبابوي على غرار التجربة المصرية. وقد تم طرح الاستعانة بمكاتب التخطيط وشركات المقاولات المصرية، وهو ما يعكس ثقة كبيرة في الخبرات المصرية في تنفيذ المدن الجديدة والبنية التحتية. كما طرح مقترح للاستعانة بالخبرة المصرية في إدارة المشروع، بما في ذلك الاستفادة من تجربة شركة العاصمة الإدارية الجديدة، وما زال الأمر محل نقاش.

حدثنا عن مشاركتكم في الفعاليات الاقتصادية التي عُقدت على هامش الزيارة؟

شاركنا في مؤتمر استثماري مهم بحضور وزير الحكم المحلي والأشغال العامة في زيمبابوي، دانيال جاروي، والدكتورة مها سراج الدين، سفيرة مصر لدى زيمبابوي. وتم خلاله طرح فرص متعددة في العاصمة الإدارية ومشروعات الطرق والبنية التحتية، مع وجود اهتمام واضح بالتعاون مع الشركات المصرية.

كيف تطورت بيئة الاستثمار في أفريقيا؟

القارة الإفريقية أصبحت أكثر جذبًا للاستثمار، والدليل على ذلك وجود شركات عالمية من مختلف الدول. فعلى سبيل المثال، في أنجولا، وبعد انتهاء فترات عدم الاستقرار، أصبح هناك وجود واسع لشركات دولية من أمريكا وآسيا وأوروبا. كذلك تشهد دول مثل كوت ديفوار والسنغال ورواندا تطورًا ملحوظًا في البنية التحتية والاستقرار الاقتصادي. كما ارتفع مستوى الكوادر البشرية بشكل كبير نتيجة الاهتمام بالتعليم، وهو ما انعكس على كفاءة الإدارة والتنفيذ.

زيمبابوي مهتمة بإنشاء عاصمة إدارية على غرار النموذج المصري

ما عدد شركات المقاولات المصرية التي تعمل في مشروعات بأفريقيا؟

هناك نحو ٥٠ شركة مصرية تعمل حاليًا في مشروعات داخل القارة، في دول مثل جمهورية الكونغو وكينيا وموزمبيق والسنغال ونيجيريا وجنوب إفريقيا.

ما أبرز الدول التي توجد بها فرص استثمارية لشركات المقاولات المصرية من وجهة نظرك؟

ليبيا تمثل سوقًا مهمًا لمصر، لكنها تتأثر بالظروف السياسية وتحتاج إلى شركات لديها قدرة على العمل لفترات طويلة، لكنها تظل في مقدمة الأسواق المستهدفة، مع ضرورة توافر الاستقرار. كذلك يمتلك السودان فرصًا كبيرة في إعادة الإعمار حال استقرار الأوضاع. وبشكل عام، فإن معظم الدول الإفريقية بها فرص واعدة، لكن يجب اختيار الأسواق المستقرة لتقليل المخاطر.

ليبيا والسودان يمثلان سوقا مهمة لشركات المقاولات رغم التحديات

ما القطاعات الأكثر طلبًا في السوق الإفريقي؟

تشمل مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة إلى قطاع معالجة مياه الصرف الصحي، ومشروعات الطرق والبنية التحتية الأساسية، وهي القطاعات التي تقوم عليها خطط التنمية.

ما دور الاتحاد في دعم الشركات المصرية داخل أفريقيا؟

نعمل على دعم الشركات من خلال إتاحة الفرص والمناقصات، وتوفير المعلومات، وربط الشركات بالجهات المختلفة، سواء حكومات أو مؤسسات تمويل، كما نركز على بناء القدرات من خلال برامج التدريب.

الاتحاد يعمل على دعم الشركات بإتاحة الفرص والمناقصات وتوفير المعلومات

كيف يتم تنفيذ برامج التدريب؟

يتم التعاون مع جهات متخصصة مثل المركز القومي لبحوث الإسكان والبناء، بالإضافة إلى شركات تدريب معتمدة. ونقدم برامج داخل مصر وخارجها، وأحيانًا عبر الإنترنت، في مجالات مثل عقود الفيديك وطرق التنفيذ الحديثة. وقد شهدت هذه البرامج إقبالًا كبيرًا، حيث تم تدريب أعداد كبيرة من المهندسين الأفارقة على مدار السنوات الماضية.

50 شركة مصرية تعمل حاليا في مشروعات داخل القارة

ما أهمية التدريب في دعم التعاون مع الدول الإفريقية؟

التدريب عنصر أساسي، لأنه يساهم في إعداد كوادر إفريقية مرتبطة بالخبرة المصرية، وهذه الكوادر تصبح لاحقًا شريكًا طبيعيًا للشركات المصرية، وهو ما يدعم التواجد المستقبلي في القارة.

بنك التنمية الأفريقي يضخ 187 مليار دولار سنويا لمشروعات البنى التحتية

ما دور البنوك والمؤسسات الدولية في دعم المشروعات في القارة الإفريقية؟

هناك دور كبير لمؤسسات التمويل الدولية، حيث يضخ بنك التنمية الإفريقي نحو ١٨٧ مليار دولار سنويًا لمشروعات البنية التحتية، إلى جانب مؤسسات أخرى. ونعمل على ربط الشركات بهذه الجهات، وتدريبها على كيفية التقدم للمناقصات بشكل صحيح.

هل هناك تحركات لتقليل مخاطر الاستثمار في أفريقيا؟

بالفعل، لدى البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد صندوق لتأمين المخاطر، يهدف إلى دعم الشركات العاملة في القارة وتقليل التحديات المرتبطة بالاستثمار.

هل هناك فرص استثمارية محددة يمكن البناء عليها؟

هناك فرص متعددة في عدد من الدول، منها مشروعات تطوير مناطق ساحلية في كوت ديفوار، بالإضافة إلى فرص صناعية مثل تصنيع الكاجو بدلًا من تصديره خامًا، وهو ما يحقق قيمة مضافة للاقتصادات الإفريقية.

ما أبرز التحديات التي تواجه شركات المقاولات المصرية في أفريقيا؟

التحدي الرئيسي يتمثل في التمويل، لأن العمل خارج مصر يتطلب سيولة كبيرة لتغطية تكاليف التشغيل، إلى جانب ضرورة اختيار الأسواق المستقرة لتجنب المخاطر.

هل هناك خطط لزيادة عدد الشركات المصرية العاملة في أفريقيا؟

نعمل على تشجيع الشركات وتوعيتها بالفرص المتاحة، والسوق الإفريقي قادر على استيعاب ما بين ٢٠٠ إلى ٣٠٠ شركة مصرية، لكن ذلك يتوقف على جاهزية هذه الشركات وقدرتها على العمل في القارة.

أخيرا.. ما خطط الاتحاد خلال الفترة المقبلة؟

نركز على توسيع برامج التدريب، وزيادة عدد الجهات المشاركة فيها، بما يساعد على تأهيل كوادر جديدة، ويدعم انتشار الشركات المصرية في أفريقيا.

حوار: علياء حسين

إنتاج الحديد يتراجع 7.19 % والأسعار تقفز 8 % والطن يقترب من 40 ألف جنيه

تقلبات الطاقة والدولار تضغط على تكلفة الإنتاج

فرض 13 % رسوما على واردات البيليت يحمي الصناعة المحلية

اتجهت شركات ومصانع الحديد المتكاملة في مصر إلى رفع أسعار الطن بنحو ٨٪، وبدأ تطبيقها من أمس واليوم، ليصل سعر الطن إلى قرابة ٤٠ ألف جنيه، نتيجة لتصاعد الضغوط على تكلفة الإنتاج وارتفاع أسعار الطاقة التي شهدتها المصانع خلال الفترة الأخيرة منذ اندلاع الحرب الأمريكية الإسرائيلية على إيران وتداعياتها على كل القطاعات الصناعية والتجارية.

أحمد الزيني:

زيادة الحديد 3000 جنيه في الطن سببها رسوم الحماية

حسن المراكبي:

نفاد الاستوكات أجبر المصانع على إعادة التسعير

أيمن العشري:

الرسوم منحت المصانع المتكاملة القدرة على التحكم في السوق

وحسب تقرير لعدد من شركات الحديد، فإنه تم زيادة سعر الحديد محليًا نتيجة لتصاعد الضغوط على تكلفة الإنتاج، مدفوعة بارتفاع أسعار الطاقة، وتقلبات سعر الصرف محليًا، ما دفع الشركات إلى إعادة تسعير منتجاتها لمواكبة هذه المتغيرات.

وأشار التقرير إلى أن الزيادة تأتي بفعل الضغوط التي تشهدها السوق المصرية وسلاسل التوريد نتيجة تداعيات حرب إيران التي رفعت تكلفة الاستيراد، بجانب صعود سعر صرف الدولار في مصر قرب ٥٤ جنيهًا خلال فترة الحرب.

أسعار الحديد في مصر بعد الزيادة

طن حديد التسليح زاد ٧,٧٪، بواقع ٢٨٥٠ جنيهًا للطن ليصل إلى ٣٩٨٥٠ جنيهًا تسليم أرض المصنع، ورفعت شركة «حديد المراكبي» سعر الطن بنسبة ٦٪ بواقع ٢٢٠٠ جنيه ليصل إلى ٣٩٢٠٠ جنيه شامل ضريبة القيمة المضافة تسليم أرض المصنع، كما زادت شركة «بشاي للصلب» الأسعار بنسبة ٦٪ بواقع ٢٢٠٠ جنيه لتصل إلى ٣٩٥٠٠ جنيه للطن، وارتفعت أسعار شركة «السويس للصلب» بقيمة ٢٨٥٠ جنيهًا للطن، أي بنسبة ٨٪ ليصل إلى ٣٩٣٥٠ جنيهًا.

يبلغ عدد مصانع حديد التسليح في مصر ١٤ مصنعًا، أبرزها مجموعة «حديد عز»، و«بشاي للصلب»، و«السويس للصلب»، و«حديد المصريين».

وتأتي الزيادات بعد نحو أسبوعين من فرض رسوم وقائية نهائية على واردات خامات الحديد نصف الجاهزة «البيليت» بنسبة تصل إلى ١٣٪، في خطوة تستهدف حماية الصناعة المحلية من تدفق الواردات الأرخص سعرًا، بحسب الجريدة الرسمية للبلاد الصادرة مطلع أبريل الجاري.

وحسب أحمد الزيني، رئيس شعبة مواد البناء باتحاد الغرف التجارية، فإن الشركات المتكاملة رفعت سعر طن الحديد إلى قرابة ٤٠ ألف جنيه تسليم أرض المصنع دون وجود أسباب واضحة، لافتًا إلى أن التكلفة لم تتأثر بالشكل الكبير، وكان يفضل امتصاص تلك الزيادات وعدم رفعها.

وكشف رئيس شعبة مواد البناء باتحاد الغرف التجارية عن أسباب اتجاه شركات ومصانع الحديد المحلية إلى رفع أسعار طن الحديد، مشيرًا إلى أن السبب الرئيسي وراء ارتفاع أسعار حديد التسليح بنحو ٣ آلاف جنيه يعود إلى قرار فرض «رسوم حماية» على واردات خام «البيلت» الواردة إلى مصر لمدة ثلاث سنوات.

وقال «الزيني» إن الرسوم الحمائية الجديدة حُددت بحد أدنى ٧٠ دولارًا للطن، على أن تتناقص سنويًا لتصل إلى ٥٩ دولارًا، مؤكدًا أن هذا الإجراء أدى إلى زيادة تكلفة الإنتاج على الحديد الاستثماري، لا سيما أن المصانع المتكاملة لا تستورد خام «البيلت».

وأشار «الزيني» في تصريحات لـ«عالم المال» إلى أن البداية كانت يوم الإثنين الماضي برسالة من أحد المصانع، قائلًا: «فوجئنا يوم الإثنين برسالة من أحد المصانع التي للدولة جزء فيها رفعت الأسعار، وتلتها كل مصانع الحديد ما عدا مصنعي حديد عز والمصريين، إذ أبلغا تليفونيًا».

وذكر رئيس شعبة مواد البناء أن المصانع المتكاملة تضررت في السابق من منافسة مصانع الدرفلة التي كانت تعتمد على استيراد البيلت من الخارج بأسعار أقل من السوق المحلي، وكان ذلك يمنحها ميزة البيع بسعر أرخص، مشيرًا في الوقت نفسه إلى أن هذا الوضع دفع المصانع المتكاملة للتقدم بطلب للحكومة لفرض رسوم حماية، واستجابت الحكومة بفرض رسوم بنسبة ١٦٪ لمدة ٢٠٠ يوم كخطوة أولى، تلاها الاستمرار لمدة ثلاث سنوات بنسب تتراوح بين ١١٪ و١٣٪.

من ناحيته، يقول المهندس حسن المراكبي، وكيل مجلس إدارة غرفة الصناعات المعدنية باتحاد الصناعات والرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة المراكبي للصلب، إن أسعار الحديد كانت ثابتة لفترة طويلة، وكان التسعير ما قبل الزيادة على أساس سعر دولار يبلغ ٤٧ جنيهًا، ورغم ارتفاع أسعار السولار أيضًا، لم تظهر تأثيرات مباشرة على أسعار الحديد، وبجانب ذلك حدث تغير كبير جدًا في أسعار الخامات نتيجة الأوضاع الجيوسياسية والأحداث العالمية والحرب الأمريكية الإيرانية، مشيرًا إلى أن مصانع الحديد في مصر كانت من السلع القليلة التي لم تتأثر سريعًا بهذه التداعيات مقارنة بغيرها من الصناعات.

وأضاف «المراكبي» في تصريحات لـ«عالم المال» أن سلعة الحديد لم تتأثر سريعًا بتداعيات الحرب بسبب وجود مخزون «استوكات» داخل المصانع، إلى جانب حالة هدوء السوق المحلية، وهو ما حال دون انعكاس فوري على الأسعار، لافتًا إلى أن كثيرين لم يربطوا ارتفاع أسعار الحديد خلال الأسبوع الماضي بتغير سعر الصرف وارتفاع أسعار الخامات التي حدثت مؤخرًا، حيث تأخرت الزيادة نتيجة توافر المخزون، ولكن بعد نفاد هذه الكميات وبدء الإنتاج بالتكلفة الجديدة، اتجهت المصانع إلى رفع الأسعار.

وعن تداعيات ارتفاع أسعار الحديد على السوق المحلية، أوضح أن السوق قبل الزيادة كان يشهد هدوءًا ملحوظًا، متوقعًا ألا يحدث تغيير كبير بعد الزيادة الأخيرة، خاصة في ظل ضعف الطلب، لافتًا إلى أن ارتفاع الأسعار لا يرغب فيه المصنع أو المنتج، لأن زيادة السعر تؤدي إلى تراجع الطلب، وبالتالي ركود السوق، وأن الهدف الأساسي للمصنع في هذه الظروف هو تغطية التكاليف بأقل زيادة ممكنة للحفاظ على معدلات البيع، في حين قد يتجه بعض التجار إلى تخزين البضائع لتحقيق أرباح سريعة.

وردًا على سؤال بشأن تأثير الرسوم الحمائية الأخيرة على أسعار الحديد، أكد «المراكبي» أنها لم تكن سببًا مباشرًا في الزيادة الأخيرة، موضحًا أن زيادة الرسوم في ظل ضعف الطلب لا تشجع على رفع الأسعار، ولا توجد علاقة مباشرة بين القرار والزيادة الحالية.

استيراد البليت

وتعتمد مصانع الدرفلة على شراء أو استيراد البيليت، ما يجعلها أكثر تأثرًا بتقلبات أسعاره، إذ تقتصر عملياتها على إعادة تسخينه ودرفلته لإنتاج الحديد. في المقابل، تمتلك المصانع المتكاملة دورة إنتاج كاملة تبدأ من خام الحديد حتى المنتج النهائي، ما يمنحها استقرارًا أكبر في التكلفة وجودة أعلى وتأثرًا أقل بالسوق العالمية.

وتسببت الرسوم الجمركية التي فرضتها الحكومة المصرية على استيراد البيليت بنسبة ١٣٪ لمدة ٣ سنوات مطلع الشهر الجاري، في منح مصانع الحديد المتكاملة فرصة أكبر للسيطرة على السوق والتحكم في الأسعار على حساب مصانع الدرفلة، بحسب أيمن العشري، رئيس مجموعة العشري للصلب.

كما تراجع إنتاج مصر من حديد التسليح خلال ٢٠٢٥ بنحو ٧,١٩٪ ليصل إلى ٨,٣٩ مليون طن مقارنة بـ٩,٠٤ مليون طن خلال ٢٠٢٤، بفعل ركود أنشطة البناء، بحسب بيانات رسمية لغرفة الصناعات المعدنية.

أسامة عبدالله

قال هشام الدجوي، رئيس شعبة المواد الغذائية بالغرفة التجارية بالجيزة، إن مشروع كاري أون يمثل نقلة نوعية في شكل المنافذ التموينية، مشيرا إلى أن الفكرة هي تحويلها إلى نموذج أقرب للهايبر ماركت، من حيث التنظيم وتنوع السلع وجودة العرض.

وأضاف في حوار مع «عالم المال»، أن هناك فجوة كبيرة بين تكاليف التشغيل وهامش الربح الحالي لدى بدالي التموين، فعلى سبيل المثال، بعض السلع مثل: المكرونة لا يتجاوز هامش الربح فيها ١٥ قرشا للكيس، وهو رقم لا يغطي تكاليف العمالة أو الكهرباء أو حتى الخسائر الناتجة من تلف بعض المنتجات، لكن في الوقت نفسه فإن الوزارة أكدت التزامها بعدم تحميل المواطن أي أعباء إضافية، وهو أمر نتفهمه تماما، فالمطلوب هو تحقيق توازن عادل بين الطرفين.

هشام الدجوي رئيس شعبة المواد الغذائية بغرفة الجيزة التجارية:

15 قرشا فقط تكشف أزمة هوامش ربح بدالي التموين

الوزير يوقف عقوبات الغلق واجتماع مرتقب لطرح حلول للمشكلات

كما أشار إلى أن النظام الحالي من الدعم العيني، وهو توفير السلع بأسعار مدعومة من خلال بطاقات التموين، أثبت فعاليته في تحقيق الأمن الغذائي، أما تحويل الدعم إلى نقدي فيحمل بعض المخاطر، لأنه قد يؤدي إلى عدم توجيه الدعم للغرض الأساسي وهو توفير الغذاء.
وإلى نص الحوار..

ما أبرز الملفات التي ناقشها اجتماع شعبة مع وزارة التموين؟

الاجتماع كان مهما لأنه تناول كافة التحديات اليومية التي يواجهها التجار داخل المنافذ التموينية والمجمعات الاستهلاكية، لم تكن المناقشات نظرية، بل ركزت على مشكلات حقيقية تحدث على أرض الواقع، مع طرح حلول قابلة للتطبيق، كما تم تقديم مقترحات عملية لتطوير الأداء العام للمنظومة التموينية، بما يساعد على تحسين كفاءة توزيع السلع وضمان وصولها للمواطنين بشكل أكثر انتظاما.

هل كانت هناك استجابة فعلية من وزارة التموين لمواجهة تلك التحديات؟

نعم، كان هناك تفاعل واضح وسريع من قبل وزير التموين والتجارة الداخلية، فبعض المشكلات تم التعامل معها بشكل فوري خلال الاجتماع، بينما تم توجيه الجهات المختصة لدراسة باقي المقترحات المقدمة من الشعبة والبدالين التموينيين، والهدف من ذلك هو الوصول إلى حلول عملية خلال الفترة المقبلة، وليس مجرد وعود فقط.

وماذا عن أزمة محاضر غلق المنافذ التموينية؟

هذه من أبرز القضايا التي أثارها التجار، بعض المنافذ تتعرض لمحاضر غلق وغرامات مالية قد تصل إلى ١٠٠٠ جنيه، رغم أن الإغلاق أحيانا يكون لعدة دقائق فقط، لأسباب تشغيلية مثل: الراحة أو إعادة ترتيب السلع، لذلك اقترحنا إصدار تعليمات واضحة تنظم هذه المسألة، بحيث لا يتم تحرير محاضر غلق إلا في حالات محددة، خاصة بعد مرور عدد ساعات عمل كافية.

وهل لاقى هذا المقترح قبولا؟

بالفعل، كان هناك تفهم من جانب وزارة التموين، وتمت الموافقة المبدئية على تنظيم هذه الجزئية من خلال كتاب دوري يراعي طبيعة العمل داخل المنافذ التموينية، ويمنع توقيع عقوبات غير عادلة.

وماذا عن مشكلات ماكينات صرف السلع التموينية؟

الأعطال المتكررة في الماكينات تمثل تحديا حقيقيا؛ لأنها تعطل صرف السلع وتؤثر على خدمة المواطنين، فناقشنا ضرورة تحسين منظومة الصيانة، وتم الاتفاق على زيادة التنسيق مع الجهات المسؤولة لضمان سرعة الإصلاح وتقليل فترات التوقف، لأن استمرارية الخدمة أمر أساسي في نجاح المنظومة.

ملف هامش الربح دائما محل جدل.. فكيف تم تناوله؟

تحدثنا بصراحة عن الفجوة بين تكاليف التشغيل وهامش الربح الحالي، على سبيل المثال، بعض السلع مثل المكرونة لا يتجاوز هامش الربح فيها ١٥ قرشا للكيس، وهو رقم لا يغطي تكاليف العمالة أو الكهرباء أو حتى الخسائر الناتجة عن تلف بعض المنتجات، لكن في الوقت نفسه، الوزارة أكدت التزامها بعدم تحميل المواطن أي أعباء إضافية، وهو أمر نتفهمه تماما، فالمطلوب هو تحقيق توازن عادل بين الطرفين.

كيف ترى دور مشروع كاري أون في تطوير المنافذ التموينية؟

كاري أون يمثل نقلة نوعية في شكل المنافذ التموينية، الفكرة هي تحويلها إلى نموذج أقرب للهايبر ماركت، من حيث التنظيم وتنوع السلع وجودة العرض، إذا تم تطبيقه بالشكل الصحيح، سيحسن تجربة المواطن بشكل كبير، ويزيد من كفاءة منظومة التوزيع.

ما تقييمك لوضع السوق بالنسبة لأسعار السلع الغذائية حاليا؟

الأسعار تشهد حالة من الاستقرار في الوقت الحالي، ويرجع ذلك إلى توافر مخزون استراتيجي كاف من السلع الأساسية، فلم نشهد زيادات ملحوظة مؤخرا، باستثناء زيت الطعام الذي وصل إلى نحو ١٢٠ جنيها للكيلو، متأثرا بالظروف العالمية والتوترات الجيوسياسية.

وهل أثرت زيادة الوقود الأخيرة على أسعار الغذاء؟

زيادة أسعار المحروقات الأخيرة لم تنعكس بشكل كبير على أسعار السلع الغذائية حتى الآن، وهو أمر إيجابي، ونتوقع استمرار هذا الاستقرار خلال الفترة المقبلة، وحتى بعد عيد الأضحى، ما لم تحدث تغيرات كبيرة في الأسواق العالمية، خاصة في قطاع النفط.

وهل هناك نقص في أي سلع أساسية بالأسواق؟

جميع السلع متوفرة بشكل جيد، ولا يوجد نقص في أي صنف، وتوافر السلع هو العامل الأساسي في استقرار الأسعار، وهو ما نجحت الدولة في تحقيقه خلال الفترة الأخيرة.

ما الدور الذي تلعبه الدولة في دعم الأمن الغذائي؟

هناك جهود كبيرة تبذل، خاصة في مشروعات مثل تبطين الترع والتوسع في الرقعة الزراعية، بالإضافة إلى إنشاء صوامع حديثة لتخزين الحبوب لفترات طويلة قد تتجاوز عامين، هذه الخطوات تقلل الفاقد وتحافظ على جودة المحاصيل، وتسهم في زيادة الإنتاج المحلي، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على استقرار السوق.

ما أبرز السلع التي تعتمد مصر على استيرادها؟

من أهم السلع المستوردة القمح وزيت الطعام، والدرس الأهم من الأزمات العالمية الأخيرة، هو ضرورة تنويع مصادر الاستيراد، لتقليل المخاطر الناتجة عن التوترات السياسية أو الاقتصادية.

ما رأيك في مقترح التحول من الدعم العيني إلى النقدي؟

النظام الحالي يعتمد على الدعم العيني، أي توفير السلع بأسعار مدعومة من خلال بطاقات التموين، وهو نظام أثبت فعاليته في تحقيق الأمن الغذائي، أما تحويل الدعم إلى نقدي قد يحمل بعض المخاطر، لأنه قد يؤدي إلى عدم توجيه الدعم للغرض الأساسي، وهو توفير الغذاء.

هل نظام تطبيق الدعم الحالي يحقق العدالة المطلوبة؟

إلى حد كبير نعم، لأنه يضمن وصول السلع الأساسية للمواطنين بأسعار مناسبة، ويحد من التلاعب في الأسواق، الدولة تعمل باستمرار على تحسين آليات التوزيع لضمان وصول الدعم لمستحقيه.

كيف ترى مستقبل منظومة التموين؟

هناك توجه واضح نحو التطوير والتحديث، سواء في البنية التحتية أو آليات التشغيل، استمرار الحوار بين الحكومة والتجار هو العامل الأهم في حل المشكلات وتحقيق الاستقرار، فإذا استمرت هذه الجهود، سنشهد منظومة تموينية أكثر كفاءة، قادرة على تحقيق التوازن بين مصلحة المواطن والتاجر، وضمان استقرار الأسواق على المدى الطويل.

غادة نعيم

«كاري أون» يعيد تشكيل المنافذ التموينية بنموذج هايبر ماركت لتعزيز كفاءة التوزيع

التموين توافق مبدئيًا على إصدار تعليمات لمنع عقوبات الغلق غير العادلة للمنافذ

أعطال ماكينات التموين تعرقل صرف السلع واتفقنا على تنشيط أعمال الصيانة

مشروعات الدولة الزراعية وصوامع التخزين تدعم الأمن الغذائي وتقلل الفاقد

توافر كامل للسلع الأساسية بالأسواق وارتفاع الوقود لم ينعكس على أسعار

الوزارة استجابت لمطالب التجار ووجهت بدراسة المقترحات تمهيدًا لتنفيذها

أحمد منير عز الدين رئيس لجنة تنمية العلاقات المصرية الصينية بجمعية رجال الأعمال:

الاستثمارات الصينية في مصر مرشحة للارتفاع خلال 2026 إلى 15 مليار دولار

19 خط إنتاج للسيارات يعمل في مصر.. و5 شركات أخرى قررت إنشاء فروع لدينا

«مواد البناء» يشهد تعاونا صينيا كبيرا في حديد التسليح والصلب وصناعات الإعمار

قال أحمد منير عز الدين، رئيس لجنة تنمية العلاقات المصرية الصينية بجمعية رجال الأعمال المصريين، إن الاستثمارات الصينية في مصر مرشحة للارتفاع من نحو ١٢ مليار دولار بنهاية ٢٠٢٥، إلى ١٥ مليار دولار خلال ٢٠٢٦، موضحا أن القطاعات التي تقود هذا النمو، هي صناعة السيارات خاصة أنه يوجد أكثر من ١٩ خط إنتاج للسيارات الصينية في السوق المصرية، بالإضافة قطاع إلى مواد البناء.

3100 شركة صينية عاملة في مصر وأغلبها تنتمي للقطاع الصناعي

وأضاف في أن قطاع مواد البناء يشهد تعاونا صينيا كبيرا، سواء في حديد التسليح أو الصلب أو غيرها من الصناعات المرتبطة بمشروعات الإعمار والبنية التحتية، وهو ما يدفع الشركات الصينية للاهتمام بالدخول في هذه المشروعات.

وأشار إلى وجود شركة كبرى تنفذ مشروع الصودا الكاوية في العين السخنة، التي كان لها بعض الأسئلة والاستفسارات لتنمية عملها واستثماراتها في مصر، إلى جانب شركات أخرى تعمل في تصنيع البتروكيماويات والصلب المتخصص، مؤكدا أن عددا من هذه الشركات يدرس ضخ استثمارات جديدة، والتوسع في السوق المصرية خلال الفترة المقبلة.

وأوضح أن أبرز استفسارات الشركات الصينية التي تتواصل مع جمعية رجال الأعمال المصريين تتركز حول كيفية التعامل مع الجهات الحكومية وسرعة الحصول على التراخيص، وأفضل المواقع لإقامة المشروعات من حيث القرب من الموانئ ومدى توافر العمالة المدربة إضافة إلى بيئة الاستثمار بشكل عام ومدى استقرارها.

تنمية المجال السياحي

كما أكد أن هناك مستهدف لتنمية التعاون المصري الصيني في المجال السياحي لذلك ارتفع عدد خطوط الطيران الصينية إلى ٥ خطوط طيران، وليست رحلات آخر عامين، وهذا يعني أن هناك نموا سريعا، وهو ما يعكس اهتمام الصين بإيجاد خطوط ناقلة للسياح إلى مصر.

وفيما يتعلق بنتائج اللقاءات مع الوفود الصينية قال إن عددا كبيرا من الشركات التي تزور مصر برفقة مسؤولين حكوميين تتجه إلى إقامة مشروعات فعلية لافتا إلى أن ما بين ٤ و٥ شركات قررت بالفعل اتخاذ إجراءات إنشاء فروع في مصر، عقب زياراتها الأخيرة، منها المتخصصة في الصلب والمنسوجات التقنية والكيماويات، مضيفا أن هذه الشركات تعود إلى بلادها لتنظيم ندوات ولقاءات لعرض فرص الاستثمار في مصر على شركات أخرى، ما يسهم في جذب مزيد من الاستثمارات.

وأشار إلى أن أغلب الشركات الصينية العاملة في مصر والبالغ عددها نحو ٣١٠٠ شركة تنتمي إلى القطاع الصناعي، خاصة في مجالات الملابس الجاهزة والغزل والنسيج والصناعات الهندسية ومواد البناء، مؤكدا أن القطاع الصناعي هو المسيطر على هيكل الاستثمارات في السوق المحلية.

وفيما يتعلق بقطاع الرخام أوضح أن الصين تعد من أولى الأسواق المستقبلة للرخام المصري، حيث يأتي ضمن أبرز السلع التي تصدرها مصر من حيث الكمية بما يعكس حجم الطلب الكبير عليه.

وحول الرخصة الذهبية أكد رئيس لجنة تنمية العلاقات المصرية الصينية بجمعية رجال الأعمال المصريين أيضًا أنها تمثل إنجازا كبيرا للحكومة المصرية إذ ساهمت في تسهيل وتسريع إجراءات الاستثمار أمام الشركات الصينية، خاصة مع وضوح الخطوات والمواعيد المحددة مشيدا بدور الدولة وهيئة الاستثمار ووزارة الاستثمار في هذا الملف داعيا إلى التوسع في منح الرخصة الذهبية للشركات المستحقة.

وأشار إلى أن أبرز ما يواجه المستثمرين الصينيين يتمثل في سرعة الحصول على المعلومات الدقيقة في الوقيت المناسب، وسرعة تنفيذ المشروعات، لأنهم لديهم تخوف من تأخر تنفيذ المشروعات على أرض الواقع.

وأتم عز الدين بالقول إن سرعة إتاحة المعلومات، والالتزام بالجداول الزمنية، يمثلان عاملين حاسمين في جذب مزيد من الاستثمارات الصينية إلى مصر.

علياء حسين

رفع عائد شهادات الادخار الثلاثية.. تحرك استباقي من البنوك لمواجهة التضخم وسحب السيولة

مصرفيون: توقعات بمزيد من التحركات المصرفية لحماية أموال المودعين من التآكل

في خطوة تعكس استجابة سريعة لمتغيرات السوق، قرر بنكا الأهلي المصري ومصر أكبر البنوك الحكومية العاملة في مصر، رفع العائد على الشهادات الثلاثية إلى ١٧,٢٥٪، في محاولة لمواجهة الضغوط التضخمية المتزايدة وجذب السيولة مجددًا إلى القطاع المصرفي، ويأتي هذا القرار في ظل توقعات باستمرار ارتفاع معدلات التضخم، مدفوعًا بعوامل محلية وعالمية، ما يدفع البنوك إلى التحرك بشكل استباقي للحفاظ على المدخرات وتعزيز الاستقرار المالي، دون انتظار تحركات مباشرة من البنك المركزي.

محمد بدرة:

خطوة استباقية تعكس توقعات باستمرار صعود التضخم

شيماء وجيه:

يعيد توجيه السيولة ويدعم كبح الضغوط التضخمية

هشام إبراهيم:

يعزز القوة الشرائية ويعيد ترتيب أولويات الاستثمار

محمد أنيس:

يجذب السيولة للبنوك دون تحميل الدولة أعباء رفع الكوريدور

تامر يوسف:

البنوك تطور أدواتها الادخارية للتحوط من تداعيات الأزمات العالمية

قال محمد بدرة، الخبير المصرفي، إن قرار البنك الأهلي المصري وبنك مصر برفع العائد على الشهادات البلاتينية إلى مستوى ١٧,٢٥٪ يأتي في إطار تحركات استباقية لمواكبة الضغوط التضخمية المتزايدة في السوق المحلية.

وأوضح بدرة ، أن مستويات الفائدة الحالية في السوق، سواء على صعيد سعر الكوريدور الذي يدور حول ١٩٪ أو عوائد أذون الخزانة التي تصل إلى نحو ٢٣٪ قبل الضرائب (ونحو ١٩,٥٪ بعد الضرائب)، تشير إلى أن العائد الجديد على الشهادات لا يزال يوفر هامشًا مقبولًا، بما يدعم جاذبيته للمودعين.

وأشار إلى أن القرار يعكس توقعات باستمرار الاتجاه الصعودي لمعدلات التضخم خلال الفترة المقبلة، خاصة في ظل التطورات الجيوسياسية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد المحلي، لافتًا إلى أن معدل التضخم ارتفع بالفعل من نحو ١٣٪ إلى ١٥٪ مؤخرًا، مع احتمالات بمزيد من الارتفاع.

وأضاف بدرة أن هذه الخطوة قد تُعد مؤشرًا مبكرًا على توجه لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزي المصري نحو تشديد السياسة النقدية خلال اجتماعها المقبل، عبر رفع أسعار الفائدة أو على الأقل إبطاء وتيرة التيسير النقدي.

وأكد أن رفع العائد على الشهادات يحقق عدة أهداف، من بينها امتصاص السيولة من السوق، والحد من الضغوط التضخمية، إلى جانب الحفاظ على قاعدة العملاء لدى البنكين الحكوميين، في ظل المنافسة مع بنوك أخرى تقدم عوائد مماثلة.

وأكد على أن القرار يعكس استجابة مرنة من جانب البنوك الكبرى لمتغيرات السوق، وحرصها على تحقيق التوازن بين جذب المدخرات ومواجهة الضغوط الاقتصادية الراهنة.

وأوضح الدكتور محمد أنيس المحلل الاقتصادي، أن هذا القرار يأتي في توقيت مهم، مدفوع بعدة اعتبارات رئيسية داخل القطاع المصرفي، مشيرا الى أن هناك موجة استردادات ملحوظة للشهادات التي تم جذبها، والثاني هو منح العملاء عائد أفضل يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية، دون الحاجة إلى قيام البنك المركزي المصري برفع أسعار الفائدة الأساسية، وهو ما قد يترتب عليه أعباء إضافية على الموازنة العامة للدولة.

وأكد أن هذا التوجه يعكس الية فعالة لإدارة السيولة، بحيث يتم تحقيق مكاسب رفع العائد للمودعين دون تحميل الحكومة تكلفة زيادة أسعار الفائدة، وهو ما اعتبره إجراء إيجابي سبق وأن دعا إليه، من خلال تحرك البنوك بشكل استباقي بدلا من انتظار قرارات السياسة النقدية.

وأوضحت الدكتورة شيماء وجيه الخبيرة المصرفية أن البنوك بدأت بالفعل تتجه إلى رفع أسعار الفائدة، خاصة على الأوعية الادخارية، وذلك في إطار الاستجابة للضغوط التضخمية المتزايدة

وأشارت إلى أن هذا التوجه يأتي نتيجة تداخل عدة عوامل، من بينها التطورات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية، وعلى رأسها التوترات المرتبطة بالتوترات بين إيران والولايات المتحدة، والتي انعكست بشكل مباشر على معدلات التضخم على المستويين العالمي والمحلي.

وأضافت أن الهدف الأساسي من رفع أسعار الفائدة هو امتصاص السيولة الزائدة في السوق، من خلال جذب شرائح أكبر من العملاء نحو الادخار داخل البنوك، وهو ما يساهم في تقليل الطلب وبالتالي الحد من الضغوط التضخمية.

وأكدت أن هذه السياسة تتماشى مع توجهات البنك المركزي المصري في إدارة السياسة النقدية كما لفتت إلى أن البنوك الحكومية بشكل خاص تقود هذا الاتجاه، من منطلق دورها الحيوي في تجميع السيولة وتوجيهها لدعم الاقتصاد، سواء من خلال تمويل أدوات الدين مثل أذون وسندات الخزانة، أو المساهمة في سد عجز الموازنة العامةخاصة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار الطاقة.

وأشارت إلى أن رفع الفائدة يعزز المنافسة بين البنوك، حيث يسعى كل بنك إلى تقديم عوائد أكثر جذبًا لاستقطاب عملاء جدد، وهو ما ينعكس بشكل ايجابى على تنشيط القطاع المصرفي في فترة تشهد نوعًا من التباطؤ النسبي نتيجة الظروف الاقتصادية العالمية.

موضحة أن هذه الإجراءات تستهدف في مجملها تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية هى كبح جماح التضخم و دعم الموازنة العامة عبر توظيف السيولة وتعزيز التنافسية داخل القطاع المصرفي، بما يساعد البنوك على استعادة نشاطها وقدرتها على تمويل المشروعات ودعم الاقتصاد في مواجهة التحديات الحالية.

وأكد تامر يوسف مدير قطاع الخزانة والمعاملات الدولية ، في أحد البنوك الخاصة، أن قيام بنوك القطاع العام، الأهلي ومصر، بتعديل أسعار الفائدة على الشهادات البنكية، يأتى فى إطار سعي البنوك لتطوير منتجاتها الادخارية وتعزيز جاذبيتها، بما يواكب تطورات السوق المصرفية، ويدعم خطط الشمول المالي، إلى جانب تلبية تطلعات العملاء وتحقيق الاستقرار المالي، في الأحداث الاقتصادية التي تتعرض بتداعيات الحرب بين أيران وأمريكا ،وتمديد وقف إطلاق الحرب بين الطرفين، مما يجعل البنوك تتحوط ضد تداعيات الاوضاع وتأثيرها على سلاسل الامداد مما يؤدى الى ارتفاع معدلات التضخم في الأسواق ا لمحلية .

ومن خلاله قال الدكتور هشام إبراهيم الخبير المصرفي، إن رفع أسعار الفائدة يسهم في سحب مزيد من السيولة من الأسواق المحلية ، حيث رفع العائد يخدم شريحة واسعة من المدخرين ببنوك القطاع العام خصوصًا في ظل الضغوط التضخمية، حيث يوفر أداة لحماية القوة الشرائية لأموال المودعين ،في ظل ارتفاع معدلات التضخم، نتيجة لعدم استقرار الأوضاع الأمنية فى المنطقة نتيجة الحرب بين أمريكا وإيران ،حيث إن أسعار الفائدة تعمل كإدارة لامتصاص السيولة.

وأضاف أن قيام البنوك بالرفع دون انتظار عقد اجتماع لجنة السياسة النقدية من قبل البنك المركزي ،يرجع إلى ارتفاع معدلات التضخم ، وتباين أسعار الصرف للدولار مقابل الجنيه، وارتفاع أسعار النفط والطاقة ،وارتفاع الفائدة على أدوات الدين الحكومية ،مما دفع البنوك الحفاظ على معدلات الودائع لديها ،كان لابد من رفع أسعار الفائدة على الشهادات البنكية، التي تتركز فيها نسبة كبيرة من أموال المودعين ببنوك القطاع العام.

وتوقع هشام إبراهيم، قيام بعض البنوك الأخرى برفع الفائدة من أجل الحفاظ على المودعين لديها برفع أسعار الفائدة على الشهادات البنكية ، حيث لكل بنك استراتيجيته الخاصة به في إعادة تسعير تدريجية للأوعية الادخارية ، وزيادة تكلفة الأموال بشكل محسوب.

أسماء عبد الباري ومي رفاعي وزياد الحامدي

البنك الأهلي المصري يرفع العائد على الشهادات البلاتينية

قال محمد الأتربي، الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، إن لجنة الالكو بالبنك قررت تعديل العائد على الشهادات البلاتينية ومدتها ٣ سنوات ذات العائد الشهري لتصبح ١٧,٢٥٪ بدلا من ١٦٪، وذلك اعتبارا من الاربعاء الماضي، من خلال جميع فروع البنك وكافة تطبيقاته الالكترونية.

بنك مصر يعدل العائد على شهادة «القمة» الثلاثية

عدّل بنك مصر العائد السنوي لشهادة "القمة" الثلاثية ذات العائد الثابت ليصبح ١٧,٢٥٪ بدورية صرف شهرية بدلًا من ١٦٪، وذلك اعتبارًا من يوم الاربعاء الماضي .

ويمكن للعملاء شراء أو تجديد شهادة "القمة" من خلال القنوات الإلكترونية المتعددة للبنك، بما في ذلك خدمة الإنترنت والموبايل البنكي BM Online، وماكينات الصراف الآلي التابعة للبنك المنتشرة في كافة أنحاء الجمهورية، إلى جانب شبكة فروع البنك الواسعة التي تبلغ نحو ٩٠٠ فرع ووحدة مصرفية، وذلك تيسيرًا على العملاء.

وتبدأ فئات الشهادة من ١٠٠٠ جنيه مصري ومضاعفاتها، وتصدر للأفراد الطبيعيين، مع احتساب مدة الشهادة من يوم العمل التالي لتاريخ الشراء. كما يتيح البنك لحاملي الشهادة حزمة من المزايا الائتمانية، تتيح لهم الاقتراض بضمان الشهادة أو إصدار بطاقات ائتمانية بضمانها، مع إمكانية استرداد قيمة الشهادة بعد مضي ٦ أشهر من تاريخ الإصدار، وذلك وفقًا للقواعد والضوابط المنظمة.

ضمن استراتيجيته 2025-2030 لدعم وتمكين الشباب..

بنك التعمير والإسكان يشارك في رعاية النسخة الثالثة من الملتقى التوظيفي بجامعة القاهرة

شارك بنك التعمير والإسكان في رعاية النسخة الثالثة من الملتقى التوظيفي (CUEF) بجامعة القاهرة، بهدف تعريف حديثي التخرج والباحثين عن فرص وظيفية بمتطلبات سوق العمل، وإتاحة مجموعة متنوعة من الفرص الوظيفية والتدريبية التي تسهم في تحقيق تطلعاتهم المهنية وتفتح أمامهم آفاقا جديدة نحو مستقبل وظيفي واعد.

وتأتي رعاية بنك التعمير والإسكان للملتقى ضمن استراتيجيته للفترة(٢٠٢٥-٢٠٣٠)، والتي تولي أهمية قصوى لثروته البشرية باعتبارهم أحد أهم محركات النمو المستدام، فمن أهم المحاور التي يواصل البنك تطبيقها ضمن استراتيجيته، أن يصبح جهة العمل المفضلة من خلال مواصلة الاستثمار في تطوير كوادره البشرية واستقطاب الكفاءات الواعدة، بالإضافة إلى خلق بيئة عمل إيجابية ومحفزة تدعم روح الفريق والابتكار، مما يعزز من قدرة البنك على المنافسة بقوة في السوق المصرفي المصري.

كما تعكس مشاركة بنك التعمير والإسكان في هذا الملتقى، إيمانه بأهمية إعداد كوادر بشرية مؤهلة تمتلك المهارات اللازمة لمواكبة المتغيرات المتسارعة في سوق العمل، من خلال دعم طلاب الجامعات وحديثي التخرج الأكفاء والموهوبين وتأهيلهم للمنافسة وبقوة في المجال المهني، بما يمكنهم من بدء مسيرتهم المهنية بثقة ويسهم في بناء اقتصاد وطني قائم على المعرفة وتمكين الشباب، باعتبارهم حجر الأساس في تحقيق نهضة المجتمع تماشيا مع رؤية مصر٢٠٣٠ للتنمية المستدامة.

البنك الزراعي المصري يوقع بروتوكول تعاون مع محافظة الدقهلية لتحديث منظومة النقل الجماعي

وقع البنك الزراعي المصري بروتوكول تعاون مع محافظة الدقهلية، في إطار التزامه المستمر بدعم أولويات الدولة وتعزيز الشمول المالي، وذلك لإطلاق برنامج تمويلي متكامل يستهدف إحلال وتجديد سيارات الميكروباص. ويهدف البرنامج إلى تطوير منظومة النقل الجماعي، وتوفير خدمة نقل آمنه ومميزة للمواطنين. ويأتي هذا التعاون تجسيدًا لرؤية البنك في ترسيخ دوره كشريك تنموي فاعل، ودعم جهود الدولة لتحسين جودة الحياة في المحافظات تحقيقًا للتنمية الريفية .

وقع البروتوكول عن البنك الزراعي سراج عبد الفتاح، رئيس مجموعة تطوير الأعمال والمبيعات بالبنك، وعن محافظة الدقهلية اللواء عماد عبد الله، السكرتير العام للمحافظة بحضور اللواء طارق مرزوق، محافظ الدقهلية، وعدد من مسئولي البنك والمحافظة.

ويؤسس هذا البروتوكول لنموذج متكامل للتعاون بين القطاع المصرفي والجهات التنفيذية، حيث يتولى البنك الزراعي المصري تمويل إحلال وسائل النقل الجماعي بمراكز ومدن المحافظة ومن بينها السيارات الربع نقل والسيارات الميكروباص المتهالكة واستبدالها بعدد ٦٠٠ سيارة ميكروباص حديثة، من خلال برامج تمويلية مرنة وميسرة تستهدف دعم مالكي وسائقي المركبات.

وخلال مراسم التوقيع، قال سراج عبد الفتاح، رئيس مجموعة تطوير الأعمال والمبيعات بالبنك الزراعي المصري، «يمثل هذا البروتوكول خطوة استراتيجية نحو تطوير منظومة النقل الجماعي بمحافظة الدقهلية، بما يضمن تقديم خدمات أكثر أمانًا وكفاءة للمواطنين، إلى جانب خلق فرص عمل مستدامة للشباب. ويحرص البنك على تقديم حلول تمويلية مبتكرة تواكب احتياجات السوق، حيث نتيح تسهيلات غير مسبوقة لتمويل السيارات تشمل سداد مقدم بنسبة ٢٥٪ وفترات تقسيط تصل إلى ٨٤ شهرًا، بما يدعم مالكي السيارات ويعزز قدرتهم على تحسين مستوى دخلهم، للوفاء بالتزاماتهم ويحسن مستوى دخلهم بما يحقق الرعاية الاجتماعية لهم.

وأوضح أنه تم تفعيل البروتوكول فور انتهاء إجراءات التوقيع حيث سيقوم البنك بتوفير مندوبين في المركز التكنولوجي بديوان عام المحافظة وفي جميع المراكز التكنولوجية بالوحدات المحلية للمراكز والمدن والأحياء، لاستلام طلبات أصحاب السيارات المراد تحديثها، وإنهاء إجراءات الموافقة عليها في نفس اليوم.

وأضاف أن البنك يستهدف خلال الفترة الحالية الوصول إلى تقديم خدمات مصرفية بأعلى مستويات الجودة من خلال إجراءات سريعة، ومنتجات عديدة تلبّي احتياجات كافة شرائح وفئات المجتمع، واستقطاب عملاء جُدد، تماشيًا مع استراتيجية البنك ليكون البنك الأقرب لجميع المواطنين، والقادر على تلبية كافة احتياجاتهم من الخدمات التمويلية والمصرفية.

ويأتي اختيار البنك الزراعي المصري لمحافظة الدقهلية لتنفيذ تلك المبادرة، نظرا لأنها تقع في قلب الدلتا وتمتاز بكثافة سكانية عالية، وتعد أحد أهم المراكز الاقتصادية، كما تُصنّف ضمن أبرز المحافظات الزراعية على مستوى الجمهورية، وبالتالي فإن تطوير منظومة النقل بمثل أحد المحاور الأساسية في خطط التنمية بالمحافظة، لما له من تأثير مباشر على الحياة اليومية للمواطنين ودعم الأنشطة الاقتصادية، ومن المتوقع أن تشمل المبادرة العديد من المحافظات الأخرى.

رفعت رأس المال لـ450 مليون جنيه..

مصر للتأمين التكافلي تتجاوز المليار جنيه أقساط في 2025 بنمو 48 %

أعلن أحمد مرسي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لشركة مصر للتأمين التكافلي، نجاح الشركة في تخطي حاجز المليار جنيه في صافي الأقساط التأمينية بنهاية عام ٢٠٢٥، محققة نموًا بنسبة تقارب ٤٨٪ مقارنة بالعام السابق، وهو ما يعكس قوة أدائها المالي وفعالية استراتيجيتها.

وأشار مرسي إلى أن هذا الأداء تحقق مع الحفاظ على توازن المحفظة التأمينية، حيث لم تتجاوز مساهمة تأمين السيارات ٣٨٪ من إجمالي الأقساط، فيما بلغت حصة التأمين الطبي نحو ٨٪ فقط، بما يعكس تنوع مصادر الإيرادات وتقليل الاعتماد على الأنشطة ذات المخاطر المرتفعة.

كما أوضح أن الشركة قامت بزيادة رأسمالها خلال عام ٢٠٢٥ ليصل إلى ٤٥٠ مليون جنيه، تماشيًا مع متطلبات الهيئة العامة للرقابة المالية، في خطوة تعزز من الملاءة المالية وتدعم خطط التوسع وقدرتها على الاكتتاب في المخاطر الكبرى.

وأكد أن هذه النتائج جاءت نتيجة اتباع سياسات اكتتاب مدروسة، إلى جانب جهود فرق العمل والتطوير المستمر لمنتجات التأمين التكافلي، فضلًا عن التوسع في التحول الرقمي والارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للعملاء.

وأضاف أن الشركة تستهدف مواصلة النمو خلال الفترة المقبلة مع الحفاظ على جودة المحفظة وربحيتها.

وأشار أيضًا إلى أن الشركة تستعد لعقد الجمعية العامة العادية لاعتماد تجديد مجلس الإدارة لمدة ثلاث سنوات والموافقة على زيادة رأس المال، إلى جانب عقد جمعية عامة غير عادية لتعديل بعض مواد النظام الأساسي بما يتوافق مع قواعد الحوكمة.

بنك قناة السويس وآرت دي إيجيبت يوقعان اتفاقية شراكة استراتيجية لدمج التمويل والفن كأصل اقتصادي قابل للاستثمار

في إطار التوجه نحو دعم القطاعات الواعدة، وتعزيز التكامل بين القطاعين الثقافي والمالي، تم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين بنك قناة السويس وآرت دي إيجيبت، بهدف بناء نموذج مُبتكر يُرسخ مكانة الفن كأصل اقتصادي قابل للاستثمار، من خلال تقديم خدمات استشارية مُتخصصة في مجال الاستثمار الفني.

قام بتوقيع الاتفاقية كل من عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لبنك قناة السويس، والأستاذة نادين عبد الغفار، مؤسسة آرت دي إيجيبت، وذلك بحضور لفيف من قيادات الجانبين.

ترتكز الشراكة على تطوير منصة مُتخصصة للاستشارات في الاستثمار الفني، يتم دمجها ضمن خدمات إدارة الثروات بالبنك، بما يتيح للعملاء الأفراد من شريحة الـPrivé، من جامعي الأعمال الفنية ورجال الأعمال والمهتمين بالثقافة، الوصول إلى فرص استثمارية مدروسة في الأعمال الفنية، بالإضافة إلى إتاحة عروض وتمويلات لشراء المقتنيات الفنية بالتعاون مع آرت دي إيجيبت.

وفي هذا الإطار، تتولى آرت دي إيجيبت توظيف خبراتها الفنية في اختيار الأعمال وبناء المحافظ الاستثمارية الفنية، بما يضمن تقديم حلول متكاملة تجمع بين الخبرة الاستثمارية والرؤية الفنية.

وتشمل الشراكة تعاونًا مستمرًا في مجالات البرامج الثقافية والخدمات الاستشارية، إلى جانب رعاية بنك قناة السويس لمعرض «الأبد هو الآن» كشريك مصرفي رسمي.

وتعكس هذه الشراكة تبني بنك قناة السويس لنماذج مبتكرة في إدارة الثروات، كما تؤكد الحرص المشترك من الجانبين على دعم الاقتصاد الإبداعي عبر تمكين الفنانين، وتعزيز استدامة المشروعات الثقافية، وفتح آفاق جديدة للاستثمار في القطاع الفني، بما يُعزز مكانة مصر كمركز إقليمي وعالمي للإبداع.

بدوره قال عاكف المغربي، الرئيس التنفيذي والعضو المُنتدب لبنك قناة السويس: «إن الشراكة مع آرت دي إيجيبت تأتي من منطلق إيمان البنك بأهمية تشجيع الإبداع، باعتباره أحد المحركات لبناء اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار، إلى جانب توسيع نطاق خدمات البنك، ودمج الحلول المالية المُبتكرة مع القطاع الثقافي بما يوفر منصة جاذبة تمكن المستثمرين من دعم وتنمية الإرث الفني المصري، ويُساهم في تعظيم القيمة الاقتصادية للأصول الإبداعية المصرية».

ومن جانبها، صرّحت نادين عبد الغفار، مؤسسة آرت دي إيجيبت: «يمثل هذا التعاون مع بنك قناة السويس خطوة محورية في مسيرتنا نحو إعادة تعريف دور الفن في المجتمع، ليس فقط كوسيلة للتعبير الثقافي، بل كقوة اقتصادية قادرة على خلق فرص جديدة ومستدامة، حيث نسعى إلى بناء منظومة متكاملة تدعم الفنانين وتربط الإبداع برؤى استثمارية تواكب تطلعات المستقبل».

مدينة مصر ترحب بافتتاح متجر كارفور بمشروع «تَجِد» في تاج سيتي بالقاهرة الجديدة

أعلنت شركة مدينة مصر عن إضافة جديدة ضمن مشروعها «تَجِد» في تاج سيتي، أول مشروعاتها التجاريةَ في القاهرة الجديدة، وذلك بافتتاح فرع كارفور، التي تمتلك شركة «ماجد الفطيم» الحقوق الحصرية لتشغيلها في مصر، وبهذا الافتتاح تصبح كارفور ثاني مستأجر يبدأ عملياته التشغيلية في المشروع مما يعكس الزخم المتواصل الذي يشهده «تجد» في استقطاب كبرى العلامات التجارية، كما يتماشى هذا الإنجاز مع خطة مدينة مصر لتعزيز محفظتها من المشروعات متعددة الاستخدامات، وترسيخ مفهوم الوجهات المتكاملة التي تجمع بين التسوق والخدمات والترفيه في موقع واحد.

ويحظى مشروع «تجد» بموقع استراتيجي متميز يتمتع بوصول مباشر إلى الطريق الدائري وطريق القاهرة - السويس، ما يمنحه ميزة تنافسية قوية في منطقة تشهد نموًا عمرانيًا وتوسعًا سكانيًا متسارعًا. ويمتد المشروع على مساحة تأجيرية إجمالية تبلغ ٣٠,٠٠٠ متر مربع، بتصميم فريد يقدم للزائرين تجربة تجارية عصرية من خلال مزيج متنوع من الأنشطة والعلامات التجارية، بما يخلق بيئة نابضة بالحياة تلبي احتياجات المتسوقين وتعزز من جودة الخدمات المقدمة بالمنطقة. يمتد متجر كارفور الجديد على مساحة تقارب ٤,٠٠٠ متر مربع، ليشكل أحد المحركات الرئيسية للحركة التجارية داخل المشروع، من خلال جذب تدفقات منتظمة من الزوار.

وصرح خالد شاكر، نائب الرئيس التنفيذي لشركة مدينة مصر، يعد افتتاح متجر كارفور داخل مشروع تجد يمثل خطوة محورية في تنفيذ استراتيجيتنا الرامية إلى تطوير مشروعات تجارية متكاملة تضيف قيمة حقيقية للمجتمعات المحيطة.

نحن نعمل على تقديم تجربة متكاملة تضع احتياجات العملاء في مقدمة أولوياتها، مع الالتزام بأعلى معايير الجودة والاستدامة، بما يعزز من مكانة مدينة مصر في قطاع التطوير العمراني». وأضاف: «مشروع تجد يمثل نموذجًا عمليًا لرؤية مدينة مصر في تطوير وجهات تجارية مستدامة تخدم المجتمع وتواكب تطورات السوق».

يعكس افتتاح كارفور داخل «تجد» رؤية مدينة مصر في تحويل مشروعاتها إلى مراكز جذب حقيقية تدعم النشاط الاقتصادي وتوفر خدمات متكاملة لسكان شرق القاهرة، كما يؤكد نجاح استراتيجيتها في بناء شراكات قوية مع كبرى العلامات التجارية، بما يمهد لمرحلة جديدة من النمو والتوسع في القطاع التجاري خلال الفترة المقبلة.

منار مختار

بمشاركتها في معرض ومؤتمر «EduTech 2026»

مؤسسة «ماونتن ڤيو للتنمية» تستعرض دورها في رسم مستقبل التعليم الفني داخل مصر

شاركت مؤسسة ماونتن ڤيو للتنمية عن مشاركتها في معرض EduTech ٢٠٢٦، أحد أبرز الفعاليات التعليمية المتخصصة في المنطقة. تستعرض المؤسسة في المعرض نموذج مدرسة ماونتن ڤيو الدولية للتكنولوجيا التطبيقية، الذي يقدم تعليمًا تطبيقيًا متكاملًا يربط بين المعرفة الأكاديمية والتدريب العملي.

تأتي هذه المشاركة لتوسيع نطاق الشراكات مع الجهات الحكومية والقطاع الخاص والمنظمات الدولية، بما يساهم في إعداد كوادر مؤهلة تدعم التنمية الاقتصادية في مصر.

يمثل نموذج المدرسة أحدث تطبيق لمناهج التعليم الفني الحديث الذي يواكب متطلبات سوق العمل، ويعزز فرص التوظيف، حيث تعتمد المدرسة على تجربة تعليمية متكاملة تركز على التعلم الذي يعتمد على المشروعات والتدريب العملي، إلى جانب خلق بيئة محفزة تدعم التطور الشخصي والمهني للطالب. تستهدف المؤسسة عبر هذه المشاركة اجتذاب الطلاب للالتحاق بالمدرسة خلال فترة المعرض، وذلك عن طريق تنظيم أنشطة وتجارب تفاعلية في جناح المؤسسة تعكس هوية المدرسة ومنهجها التطبيقي أمام الزوار.

وفي هذا السياق، صرحت رَضوى أحمد، الرئيس التنفيذي لمؤسسة ماونتن ڤيو للتنمية ورئيس قطاع الاستدامة لشركة ماونتن ڤيو، قائلة إن الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص تمثل حجر الزاوية في تطوير منظومة التعليم الفني في مصر، خاصة مع زيادة الطلب على الكوادر المهنية والفنية المؤهلة تأهيلًا رفيعًا، وجاهزة لتلبية متطلبات سوق العمل في مصر وخارجها.

ونلتزم في المؤسسة بتقديم نماذج تعليمية مبتكرة تدعم رؤية مصر المستقبلية، وتساهم في إعداد جيل من الكوادر المؤهلة التي تلبي متطلبات سوق العمل وتدفع بعجلة التنمية الاقتصادية الشاملة.

ومن أهم ما يميز مدرسة ماونتن ڤيو الدولية للتكنولوجيا التطبيقية أنها تعتمد منهجية Happiness by Design التي توفر بيئة تعليمية إيجابية ومحفزة. تعتمد هذه المنهجية على تصميم تجربة متكاملة تربط بين طريقة تفكير الطلاب، والبيئة التعليمية المحيطة، والتجربة اليومية لتعزيز الأداء والتفاعل، حيث ترتكز على التعامل مع المؤسسة التعليمية كنظام متكامل وليس فقط كمناهج أو برامج تعليمية منفصلة. ويقدم هذا النموذج الحديث رؤية متطورة لتطوير التعليم تعتمد على دمج الثقافة والسلوك والتجربة داخل العملية التعليمية بما يتماشى مع متطلبات التعليم المعاصر.

ولتسليط الضوء على هذه الاستراتيجية، أوضح أكرم يسرى، الرئيس التنفيذي لشركة Happiness by Design في الشرق الأوسط وشمال افريقيا، تنطلق منهجية Happiness by Design من خبرة عملية عميقة في العمل مع كبرى الشركات المحلية والعالمية في منطقة الشرق الأوسط، خاصة في مصر والمملكة العربية السعودية، في مجالات التحول الثقافي وتعزيز الأداء وتصميم تجربة الموظف.

ونجحت المنهجية في نقل هذا النموذج المؤسسي المتكامل إلى القطاع التعليمي، من خلال تصميم المؤسسات التعليمية كنُظم حية مترابطة، تقوم على مواءمة ثلاثة عناصر أساسية: طريقة تفكير الأفراد (People)، والبيئة المحيطة بهم (Places)، والتجربة اليومية التي يعيشونها (Experience). وقد ساهم هذا المنهج في تحويل القيم داخل مدرسة MV الدولية للتكنولوجيا التطبيقية إلى ممارسات يومية ملموسة، انعكست بشكل مباشر على مستوى التفاعل، والانتماء، والأداء لدى الطلاب.

وفي تجربة مدرسة ماونتن ڤيو الدولية للتكنولوجيا التطبيقية، تم تطبيق هذا التحول بشكل عملي من خلال العمل على ثقافة المعلمين والموظفين عبر بناء منظومة قيم وسلوكيات مشتركة قائمة على الاحترام، التقدير، والامتنان، إلى جانب إعادة تصميم بيئة المدرسة لتكون محفزة للتفاعل والحركة والتعبير، وليس مجرد مساحة لتلقي المعرفة.

كما تم دمج التجربة التعليمية داخل نظام متكامل في الجدول الدراسي والأنشطة، من خلال تدخلات مستمرة مثل المسرح والموسيقى كمساحات للتعبير، ومشروعات سنوية مرتبطة بالعالم الحقيقي، وممارسات يومية تعزز الامتنان والتقدير بين المعلمين والطلاب.

هذا التكامل بين الثقافة، والبيئة، والتجربة اليومية خلق نموذجًا تعليميًا مختلفًا، حيث يصبح التفاعل والنمو نتيجة طبيعية لما يعيشه الطالب يوميًا، وليس مجهودًا إضافيًا مفروضًا عليه. تكتسب هذه الجهود أهمية مضاعفة في ظل دور التعليم الفني كركيزة رئيسية من ركائز التنمية الاقتصادية في مصر، فضلا عن توافقها مع توجه الدولة لتعزيز هذا القطاع وربطه باحتياجات السوق.

معدلات تنفيذ تتجاوز 20 % خلال 4 أشهر بالتعاون مع «المقاولون العرب»..

باستثمارات 20 مليار جنيه.. "Biography" تستعرض تطورات الأعمال الإنشائية بمشروع «101» في قلب «مستقبل سيتي»

حققت شركة Biography، التابعة لمجموعة العتال القابضة، طفرة ملموسة في معدلات التنفيذ الإنشائية بمشروعها الاستراتيجي «١٠١» في مستقبل سيتي، الذي يمتد على مساحة ١٠١ فدان.

وبلغت معدلات التنفيذ القياسية في الأعمال الميدانية والأساسات أكثر من ٢٠٪ خلال الأربعة أشهر الأخيرة، حيث يتم تنفيذ أعمال المنشآت على ١٨٪ فقط من إجمالي مساحة المشروع.

ويتم توزيع المساحة المتبقية بين المسطحات المائية والمساحات الخضراء، كما سيتم تأسيس عددًا من المراكز الاجتماعية ونوادٍ صحية ورياضية ومسارات للجري والدراجات، بالإضافة إلى الكلوب هاوس Clubhouse عالمي المستوى، مدعومة باستثمارات ضخمة رصدتها مجموعة العتال القابضة تتخطى ٢٠ مليار جنيه، مما يعكس الملاءة المالية القوية والخبرة العريقة للمجموعة التي تمتد لأكثر من ٧٥ عاما في قطاع التشييد والبناء، مما يضمن تقديم منتج عقاري يمثل قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني ويوفر وجهة راقية للراغبين في نمط حياة فاخر يجمع بين الرفاهية والاستثمار الآمن.

وعلى صعيد التصميم، يتبنى مشروع «١٠١» مخططاً عاماً يوازن بدقة بين الكثافة البنائية المنخفضة والمساحات المفتوحة، مع التوسع في المسطحات المائية Lagoons والنباتات الخرساني، وشبكات المرافق، مع الالتزام بأعلى معايير الجودة والسلامة المهنية لضمان تنفيذ المشروع وفق أرقى المعايير الدولية.

صرح المهندس أحمد العتال، رئيس مجلس إدارة مجموعة العتال القابضة، قائلًا: «استراتيجية مجموعة العتال القابضة تستند على تنفيذ الأعمال بدقة متناهية اعتمادًا على إرث كبير من الموثوقية مع العملاء، في كل مشروعاتنا السابقة والقادمة نضع العميل على رأس أولوياتنا، حيث نقدم له تجربة سكن متكاملة تخلق نوعًا من الارتباط الدائم مع المكان. هذا الأمر يتحقق اليوم في ١٠١، حيث يمثل المشروع نموذجاً حياً لنجاح استراتيجيتنا في تطوير مشروعات متعددة الاستخدامات ترتكز على الاستدامة وجودة الحياة".

من جانبه، أكد شريف صالح، الرئيس التنفيذي لشركة Biography قائلًا: «إن وصولنا لنسب تنفيذ متقدمة في هذا التوقيت القياسي هو نتاج تضافر الجهود مع شركائنا لضمان بنية تحتية ذكية ومستدامة تليق بتطلعات عملائنا. نحن نولي اهتماماً فائقاً بأدق تفاصيل البناء، حيث تلتزم شركة «المقاولون العرب» بأعلى معايير الجودة والسلامة أثناء التنفيذ، ما يضمن خروج الهيكل الإنشائي والمرافق وفق أعلى المستويات التقنية".

واللاند سكيب، ما يضمن أقصى درجات الخصوصية وجودة الحياة للقاطنين في قلب «مستقبل سيتي»، ويحقق رؤية الشركة في تقديم مجتمع سكني فاخر يرتكز على الابتكار.

وتكتمل هذه الرؤية من خلال الدور المحوري لشركة «المقاولون العرب»، التي تضطلع بمسؤولية المقاول الرئيسي للمشروع، حيث تتولى تنفيذ كافة أعمال الإنشاءات والبنية التحتية، بما يشمل الأساسات، الهيكل

وادي دجلة تستعرض نتائج أعمالها في 2025 وتكشف خطتها التوسعية لـ2026

الدكتور ريمون عهدي

كشف الدكتور ريمون عهدي، الرئيس التنفيذي لشركة وادي دجلة للتنمية العقارية، عن تحقيق الشركة أداءً تشغيليًا قويًا خلال عام ٢٠٢٥، تمثل في تسليم ١,٥٠٠ وحدة سكنية، إلى جانب إطلاق برنامج نمو طموح لعام ٢٠٢٦ يستهدف مبيعات بقيمة ١٠ مليارات جنيه، وتسليم ١,٢٠٠ وحدة جديدة، في إطار استراتيجية توسع مدروسة تستند إلى تعزيز الاستقرار التشغيلي واستدامة النمو.

وأوضح عهدي أن وادي دجلة واصلت للسنة الثالثة على التوالي الحفاظ على وتيرة تسليم مستقرة، بمعدل يقارب ثلاث وحدات يوميًا، رغم التحديات التي يشهدها السوق العقاري المحلي من ضغوط اقتصادية واضطرابات في سلاسل الإمداد.

وأشار إلى أن الشركة نجحت في ترسيخ مكانتها ضمن قائمة أفضل ١٠ مطورين عقاريين في مصر من حيث عدد الوحدات المُسلّمة خلال السنوات الثلاث الماضية، وهو ما يعكس قوة نموذجها التشغيلي وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء.

وأكد ريمون عهدي أن الأداء خلال السنوات الثلاث الماضية يجب قراءته بشكل متكامل، موضحًا أن الشركة حققت نموًا قويًا في المبيعات خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، بينما جاء أداء ٢٠٢٥ متماشيًا مع حركة السوق نتيجة محدودية المعروض الجديد.

وفي إطار الاستعداد للمرحلة المقبلة، أعلنت الشركة عن زيادة رأس مالها إلى ٢ مليار جنيه مصري، إلى جانب الحصول على أربعة مواقع تطوير جديدة مستوفية لجميع الموافقات التنظيمية، بما يعزز قدرتها على تنفيذ خططها التوسعية خلال السنوات المقبلة.

وتطرق عهدي إلى التطورات الاقتصادية في مصر، مشيرًا إلى أن عام ٢٠٢٦ بدأ بزخم إيجابي مدفوعًا بنمو الناتج المحلي وتراجع معدلات التضخم، إلا أن التوترات الإقليمية الأخيرة انعكست على السوق، مع ارتفاع تكاليف مواد البناء وتذبذب أسعار الصرف.

وأوضح أن القطاع العقاري يمر بمرحلة "إعادة توازن"، تتسم بارتفاع التكاليف وتراجع مؤقت في القوة الشرائية، متوقعًا أن يشهد السوق عودة تدريجية للنشاط خلال النصف الثاني من العام.

وكشف عن إطلاق برنامج استراتيجي لعام ٢٠٢٦، الذي يستهدف تحقيق مبيعات بقيمة ١٠ مليارات جنيه، إلى جانب تسليم ١,٢٠٠ وحدة سكنية.ويعتمد البرنامج على محفظة مشروعات متنوعة تشمل أربعة مشروعات (فيرو - سيدي عبد الرحمن؛ أوجو ـــ العين السخنة؛ كلوب تاون - المنيا ؛- نيوباركس - مستقبل سيتي)

واكد أن الشركة تدخل عام ٢٠٢٦ بخطة أكثر انضباطًا ووضوحًا، ترتكز على مبدأ أساسي هو الالتزام أولاً، مشددًا على أن السوق العقاري المصري أثبت مرونته في مواجهة الأزمات، وأن الطلب لا يتراجع بل يعيد تشكيل نفسه قبل موجات نمو جديدة.

«ميران هيلز» و «بالم هيلز» تطلقان مشروعًا ساحليًا استثنائيًا ضمن شركة رأس الحكمة للتنمية العمرانية

أعلنت شركة ميران هيلز العقارية، إحدى الشركات الرائدة في مجال التطوير العقاري في دولة الإمارات العربية المتحدة، عن استحواذها على واحدة من قطع الأراضي الأكثر تميزا قطع الأراضي داخل «شركة رأس الحكمة للتنمية العمرانية»، على أن يتم تطويرها بالشراكة مع شركة بالم هيلز، الرائدة في تطوير المجتمعات السكنية الفاخرة في مصر. ويأتي هذا التعاون في إطار ترسيخ العلاقات بين الدولة المصرية ودولة الإمارات العربية المتحدة، بما يعزز فرص التعاون الاستثماري بين البلدين و يعد هذا التعاون امتدادا للاتفاقية المبرمة بين جمهورية مصر العربية و دولة الإمارات العربية المتحدة بهدف تعزيز أوجه التعاون المشترك في المجال الاستثماري.

وتجسد هذه الشراكة أول نموذج من نوعه للتطوير المشترك داخل «شركة رأس الحكمة للتنمية العمرانية»، حيث تجمع بين رؤية ميران هيلز في تقديم تجارب ساحلية راقية، وبين الخبرة الراسخة لشركة بالم هيلز في تطوير مجتمعات متكاملة متعددة الاستخدامات، والتي تمتد عبر سجل طويل من المشروعات الناجحة في الساحل الشمالي، وتأتي هذه الخطوة في إطار انضمام بالم هيلز كأول مطور عقاري مصري إلى مشروعات الشركة، بعد «صفقة رأس الحكمة»، لترسّخ حضورها بقوة داخل واحدة من أسرع وجهات التطوير نموًا وأكثرها جذبًا للاستثمار في المنطقة، بما يعزز من مكانتها التنافسية ويعكس ثقة متزايدة في ريادتها في السوق.

ويمتد المشروع على مساحة ٥,٦٥ مليون متر مربع، بواجهة شاطئية تتجاوز ٤,٨ كيلومتر، ويعكس هذا الإطلاق نموًا سوقيًا قويًا وثقة متزايدة في رأس الحكمة كأحد أهم مناطق النمو على الساحل الشمالي، حيث تُقدّر المبيعات المستهدفة لشركة بالم هيلز في المنطقة بنحو ٧٥٠ مليار جنيه، بما يعكس حجم الطلب المرتفع وجاذبية المنطقة كوجهة استثمارية رئيسة في السوق العقاري المصري، ومن المقرر أن يبدأ طرح المشروع في صيف ٢٠٢٦.

ياسر عاصم: تعديلات الضريبة العقارية تخفف العبء وتدعم الامتثال.. والعبرة بالتطبيق الفعلي

في خطوة تعكس توجهًا واضحًا لإعادة تنظيم العلاقة بين الدولة والممول، جاءت تعديلات جوهرية على قانون الضريبة العقارية، تحمل في طياتها مزيجًا من التيسير المالي وتحسين كفاءة التحصيل.

وقال الدكتور ياسر عاصم، الاستشاري الهندسي والخبير العقاري، إن أبرز ما تضمنته هذه التعديلات هو رفع حد الإعفاء للسكن الرئيسي إلى ١٠٠ ألف جنيه من صافي القيمة الإيجارية سنويًا، إلى جانب تقديم خصم ضريبي يصل إلى ٢٥٪ للوحدات السكنية و١٠٪ للوحدات غير السكنية عند الالتزام بمواعيد السداد، بالإضافة إلى وضع سقف لغرامات التأخير بحيث لا تتجاوز أصل الضريبة المستحقة .

وأوضح أن هذه التعديلات تحمل ثلاثة أبعاد اقتصادية رئيسة:

أولًا: تخفيف العبء على شريحة واسعة من المواطنين، عبر رفع حد الإعفاء سيؤدي فعليًا إلى خروج عدد كبير من الوحدات منخفضة ومتوسطة القيمة من نطاق الخضوع للضريبة، وهو ما يعزز البعد الاجتماعي للقانون ويخفف الأعباء عن المواطنين.

ثانيًا: تحسين الامتثال الضريبي، وهو التحول من أسلوب «العقوبة» إلى «الحافز»، من خلال تقديم خصم يصل إلى ٢٥٪، يعكس تغيرًا في فلسفة تعامل الدولة مع الممولين، وهو ما يُتوقع أن يسهم في رفع معدلات الالتزام الطوعي وتقليل حجم النزاعات الضريبية.

ثالثًا: إعادة هيكلة القاعدة الضريبية، وهي إقرار إعادة التقييم الدوري كل خمس سنوات، وربط ذلك بخرائط سعرية استرشادية، يسهم في خلق نظام أكثر عدالة وشفافية، ويحد من التفاوتات الكبيرة في تقييم العقارات.

وأضاف أن هذه التعديلات، رغم ما تحمله من إيجابيات، تفرض عددًا من التحديات التي يجب الانتباه إليها، من بينها مدى قدرة المنظومة على التطبيق الرقمي الفعلي وليس النظري فقط، ودقة الخرائط السعرية ومدى تعبيرها الحقيقي عن السوق، بالإضافة إلى تأثير هذه التعديلات على المستثمرين العقاريين، خاصة في ما يتعلق بالوحدات غير السكنية.

كما أشار إلى أنه يمكن النظر إلى هذه التعديلات باعتبارها محاولة جادة لتحقيق معادلة صعبة، تتمثل في تعظيم الحصيلة الضريبية دون فرض مزيد من الأعباء على المواطنين.

واختتم بالقول: إن نجاح هذه التعديلات لن يُقاس بنصوص القانون فقط، بل بسرعة وكفاءة تطبيقه على أرض الواقع، مؤكدًا أن المرحلة الحالية تتطلب إدارة دقيقة للتوازن بين ضبط الإنفاق العام والحفاظ على استمرارية النشاط الاقتصادي، وهو ما يستدعي تنسيقًا وثيقًا بين السياسات المالية والتنفيذية لضمان عبور هذه المرحلة بأقل تكلفة ممكنة على الاقتصاد الحقيقي.

كما توقع خلال الفترة المقبلة أن يشهد السوق تباطؤًا انتقائيًا، مع إعادة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر إنتاجية، مع استمرار الطلب على العقار باعتباره أداة للتحوط ضد التضخم، ولكن بوتيرة أكثر تحفظًا وانتقائية.

منار مختار

«مدار» تطلق مشروع "The Hillage" بـ300 وحدة سكنية في المرحلة الأولى بالشيخ زايد

كشفت شركة مدار للتطوير العقاري عن أحدث مشروعاتها السكنية "The Hillage"، والذي يمثل حدثاً استثنائياً في السوق العقاري كونه يقام على آخر قطعة أرض متاحة في قلب مدينة الشيخ زايد، ويأتي المشروع باستثمارات تتجاوز ١٥ مليار جنيه ليكون بمثابة (Boutique Development) يرتكز على الخصوصية والتفرد، ويقدم نموذجاً عمرانياً متطوراً يضم ١٠٠٠ وحدة سكنية متنوعة تلبي تطلعات الباحثين عن التميز في غرب القاهرة بمساحة إجمالية تبلغ ١٠٠ فدان.

يتمتع مشروع "The Hillage" بموقع استراتيجي استثنائي يربط بسلاسة بين قلب مدينة الشيخ زايد وطريق القاهرة-الإسكندرية الصحراوي، ليقدم مزيجاً فريداً من الوحدات السكنية الراقية الفيلات المستقلة، والتوين هاوس، والتاون هاوس، بالإضافة إلى الشقق الفندقية والمباني السكنية وتكتمل هذه التجربة الاستثنائية بمجموعة من المرافق الفاخرة التي تضم منطقة تجارية متكاملة تُعد المحور الرئيسي للمشروع.

أكد المهندس أحمد إهاب، الرئيس التنفيذي لشركة مدار للتطوير العقاري، «أن هذا المشروع يمثل محطة استراتيجية في خطط توسع الشركة، خاصة وأنه يقام على واحدة من آخر الأراضي المميزة المتاحة في منطقة الشيخ زايد، مشيراً إلى أن طبيعة هذا النوع من المجتمعات الذكية المحدودة تضمن للمستثمرين عائداً استثمارياً مرتفعاً وسريعاً.

وأضاف إهاب «أن رؤية «مدار» تتركز حول تقديم وجهة سكنية مبتكرة تضع جودة الحياة والقيمة المستدامة كأولوية قصوى، وهو ما يعزز من مكانة الشركة كمطور عقاري رائد يسعى دوماً لتقديم تجارب سكنية نخبويّة تتجاوز توقعات العملاء وتواكب أرقى المعايير العالمية في السوق المصري، مع التركيز على دمج خبراتها في قطاع الفنادق والضيافة لتوفير تجربة حياة استثنائية وشاملة، وهو ما تجلى بوضوح في سجل إنجازاتها الحافل بمشروعات أصبحت بمثابة عقارية مميزة، وعلى رأسها مشروعات «أزهى العين السخنة» و «أزهى رأس الحكمة»، اللذان يمثلان قمة الترفيه والجمال الساحلي

ومع إطلاق "The Hillage" في الشيخ زايد، تواصل الشركة تسريع وتيرة الإنشاءات والتوسع في الاستحواذ على أراض استراتيجية جديدة في غربَ القاهرة والساحل الشمالي، لتؤكد التزامها بتطوير وجهات سكنية مبتكرة تواكب تطور السوق العقاري وتصنع مستقبلاً يعيد تعريف مفهوم السكن النخبوي في مصر، وذلك في ضوء خطة الشركة التي تتضمن مواصلة إطلاق مشروعات جديدة خلال العام الجاري.

هل تبدأ مرحلة الصعود المستدام؟

معادلة السيولة الأجنبية والطروحات الحكومية تحدد اتجاهات البورصة

مع عودة الزخم إلى البورصة، وزيادة تدفقات السيولة الأجنبية، وتسارع وتيرة الحديث عن برنامج الطروحات الحكومية، تتجه الأنظار بقوة نحو قدرة سوق المال المصرية على جذب استثمارات طويلة الأجل، بما يحقق صعودًا مستدامًا، لا سيما في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تطورات تجعل الأسواق الناشئة، وعلى رأسها السوق المصرية، محط اهتمام رؤوس الأموال الباحثة عن فرص جديدة.

وتتقاطع آراء خبراء سوق المال حول ماهية المرحلة الحالية، وما يمكن أن تمثله من نقطة تحول حاسمة في مسار البورصة المصرية.

السيولة تدعم الصعود

يرى هشام حسن، عضو مجلس إدارة شركة «Finance Coach»، خبير أسواق المال، أن عودة السيولة الأجنبية أو ما يعرف بالأموال الساخنة تمثل بطبيعتها دعمًا للاتجاه الصاعد، وهو ما انعكس بالفعل على ارتفاع المؤشرات، لكن حتى الآن ما نراه لا يزال في إطار إشارات مبدئية، خاصة مع استمرار التوترات العالمية.

وأضاف أن تجاوز مستوى ٥٢ ألف نقطة يعد خطوة إيجابية، لكن تأكيد الصعود يتطلب اختراق ٥٣ ألف نقطة والثبات أعلاها لعدة جلسات مع زيادة أحجام التداول، وهو ما يحول المقاومة إلى دعم، مشددًا على أن السوق لا تزال في مرحلة اختبار، حيث يعتمد استكمال الصعود على استمرار تدفق السيولة.

وفيما يتعلق باستدامة الزخم الحالي، يوضح هشام حسن: «لا يمكن الجزم باستدامة الزخم الحالي حتى الآن، السوق بحاجة إلى تأكيدات فنية واضحة. إذا استمرت السيولة ونجح المؤشر في تثبيت أقدامه فوق مستويات المقاومة، يمكن الحديث عن اتجاه صاعد طويل الأجل، أما إذا تراجعت السيولة فقد نشهد موجات جني أرباح قوية».

ويلفت هشام حسن إلى أهمية التفرقة بين القيد والطرح، قائلًا: «القيد لا يعني دخول سيولة جديدة، بينما الطرح الفعلي هو الذي يجذب استثمارات». ويضيف أن نوع الطرح يلعب دورًا محوريًا، حيث إن الطرح لمستثمرين استراتيجيين قد لا ينعكس بشكل مباشر على السوق الثانوي، بينما الطرح العام «قد يسهم في جذب شرائح جديدة وتنويع السوق».

كما وصف هشام حسن طرح بنك القاهرة بأنه أحد أهم الطروحات المرتقبة، مؤكدًا أنه اختبار حقيقي لقطاع البنوك، ويعتمد تأثيره على القيمة السوقية للبنك مقارنة بالبنك التجاري الدولي، إلى جانب حجم الطرح ونسبة التداول الحر.

«الأسواق لا تتحرك دائمًا وفق الأخبار»، هذا ما أكده هشام حسن لافتا إلى أن تجاهل الأخبار السلبية يعكس قوة الطلب وثقة المستثمرين، كما أن تأثير التوترات الجيوسياسية أصبح محدودًا، حيث بات المستثمرون أكثر قدرة على التكيف معها.

ووصف حسن التراجعات الأخيرة بأنها تصحيح صحي بعد صعود قوي، مشيرًا إلى أن هذه التحركات ضرورية لإعادة بناء المراكز وتجديد السيولة داخل السوق، كما نصح المستثمرين بضرورة التنويع وعدم الاعتماد على أداة واحدة، والاتجاه إلى صناديق المؤشرات وأدوات الدخل الثابت، مع الاحتفاظ بسيولة كافية وتجنب الإفراط في استخدام الرافعة المالية، خاصة في ظل التقلبات الحالية.

الطروحات أهم الملفات

وبالتوازي مع هذه التحركات، تبرز الطروحات الحكومية كأحد أهم الملفات المؤثرة في أداء السوق خلال الفترة المقبلة، حيث تتجه الدولة إلى تسريع برنامج الطروحات بهدف تعزيز دور القطاع الخاص ورفع كفاءة إدارة الأصول.

ويؤكد أيمن فودة، رئيس لجنة أسواق المال بالمجلس الاقتصادي العربي الأفريقي، أن طرح شركات قطاع الأعمال في البورصة يمثل خطوة لإعادة تسعير أصول الدولة وجذب الاستثمارات، مشيرًا إلى أن هذه الخطوة تحمل أبعادًا أعمق من مجرد توفير سيولة، إذ تسهم في تحسين كفاءة التشغيل والإدارة وتعزيز الثقة في سوق المال المصرية.

وأضاف أن أهداف الطرح تتنوع بين توسيع قاعدة الملكية، وإشراك القطاع الخاص، وتعظيم العائد على أصول الدولة، فضلًا عن تنشيط التداول وزيادة عمق السوق.

كما أشار إلى أن قيد الشركات يفرض التزامًا بمعايير الحوكمة والإفصاح الدوري، ما يؤدي إلى تحسين الإدارة ورفع كفاءة التشغيل وزيادة الانضباط المالي.

وشدد فودة على أن نجاح هذه الطروحات لا يخلو من تحديات، موضحًا أن هناك عدة عوامل يجب مراعاتها، من بينها تقلبات الأوضاع الجيوسياسية، وتوقيت الطرح، ودقة تقييم الأصول، بالإضافة إلى مدى جاهزية الشركات للطرح، مؤكدًا أن العامل الحاسم يظل توافر السيولة الكافية لإنجاح الاكتتابات.

واتفق مع أهمية عنصري السيولة والتوقيت، مؤكدًا أن «نجاح الطروحات يعتمد على التقييم العادل، التوقيت المناسب، وتوافر السيولة»، باعتبارها الركائز الأساسية لتحقيق أقصى استفادة من البرنامج.

بنك القاهرة خطوة مهمة

وفي السياق ذاته، يرى رامي حجازي، خبير أسواق المال، أن إعلان طرح بنك القاهرة وشركة مصر لتأمينات الحياة يمثل خطوة مهمة على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية، مشيرًا إلى أن الطروحات الحكومية لا تقوم على بيع حصص حكومية فقط بل إعادة هيكلة لقطاعات مهمة بالدولة، مثل قطاع البنوك وقطاع الخدمات المالية غير المصرفية، ورفع كفاءة هذه القطاعات وإعادة تسعيرها.

وتوقع حجازي أن يشهد عام ٢٠٢٦ عددًا من الطروحات في قطاعات متعددة، مثل الصناعة والبترول والتعدين، موضحًا أن الحكومة تستهدف طرح ٢٠ شركة ضمن برنامج الطروحات، مؤكدًا أن «التنوع في القطاعات التي سوف يتم طرحها سيكون له أثر إيجابي على جذب سيولة أجنبية ومحلية»، بما يسهم في زيادة عمق السوق ورفع كفاءته.

وأوضح أن التوقيت الحالي مناسب، حيث يبحث العالم في ظل هذه التوترات الجيوسياسية القائمة، عن الاستثمار بعيدًا عن التوترات، وهو ما حدث في مصر حاليًا.

كما أشار إلى أن السوق المصرية شهدت مؤخرًا تدفقات سيولة قوية، حيث كسرت البورصة المصرية حاجز ١٠ مليارات كحجم تنفيذ يومي، وهذا يؤكد جاهزية السوق لاستقبال الطروحات الجديدة.

ويرى أن الطروحات المقبلة «ستكون بمثابة المفتاح للمستثمر الذي يريد الاستثمار بدون مخاطرة»، خاصة مع تفعيل أدوات مثل: صندوق حماية سعر السهم، الذي يمثل «صمام الأمان للمستثمر في الاستثمار بأمان بدون خسائر».

واتفق الخبراء على أن البورصة تقف حاليًا أمام مرحلة مفصلية تتداخل فيها تأثيرات السيولة الأجنبية والطروحات الحكومية مع التغيرات في سلوك المستثمرين، بما يعبر عن فرصة حقيقية لتعزيز جاذبية السوق، مشيرين إلى أن النجاح يظل مرهونًا بتوافر السيولة، وحسن اختيار توقيت الطروحات، والتقييم العادل للأصول، بما يضمن تحقيق صعود مستدام للاقتصاد المصري.

جمال الهواري - فريدة صلاح الدين

هشام حسن:

اختراق 53 ألف نقطة شرط لاستمرار صعود المؤشرات

أيمن فودة:

الطروحات تعيد تسعير الأصول وتجذب السيولة المطلوبة

رامي حجازي:

طرح بنك القاهرة خطوة مهمة لجذب الاستثمارات

تصاعد الصراع الجيوسياسي يعيد صياغة «الاستثمار» في الشرق الأوسط

لم يعد التصعيد العسكري، الذي يشهده الشرق الأوسط حاليًا، مجرد حدث جيوسياسي عابر، بل تحول إلى عامل حاسم يعيد تشكيل خريطة تدفقات رؤوس الأموال العالمية.

فمع تصاعد التوترات بين القوى الكبرى، وتنامي الصراعات بالوكالة، باتت قرارات الاستثمار محكومة بمعادلة جديدة تتجاوز المؤشرات الاقتصادية التقليدية، لتضع ما يعرف بـ"الأمان الجيوسياسي" في صدارة الأولويات.

سيكولوجية البقاء

ويعلق صفوت عبد النعيم، خبير أسواق المال، على تأثيرات التصعيد العسكري بين إيران والولايات المتحدة على الساحة العربية والآسيوية، بالقول إن هذا التوتر الجيوسياسي لم يكتف بهز مؤشرات البورصات فحسب، بل أعاد صياغة «عقيدة الاستثمار» في منطقة الشرق الأوسط برمتها.

وأضاف عبد النعيم أن قواعد الاستثمار التقليدية التي درسناها على أيدي الأكاديميين، والتي ترتكز على السياسات النقدية، والمزايا النسبية، والمقومات الاقتصادية للدول، أصبحت تتراجع في الوقت الراهن، لتفسح المجال أمام عنصر واحد مسيطر، وهو السيكولوجية الاستثمارية المرتبطة بالأمن العسكري والسياسي.

وأوضح أنه عندما تُقرع طبول الحرب، يسقط منطق الأرقام أمام منطق البقاء، قائلًا: «المستثمر، سواء كان فردًا أو مؤسسة، لن يبحث في تلك اللحظة عن أعلى سعر فائدة أو أسرع نمو في الأرباح، بل سيتجه بدافع نفسي غريزي نحو ما يمنحه الحد الأدنى من مخاطر الانهيار السياسي، أو الاستهداف العسكري».

وشدد عبد النعيم، على أن الخريطة الجيوسياسية للمنطقة لا تقدم في الوقت الراهن دولة تتمتع بميزة «الأمان الاستراتيجي» وسط هذا التوتر سوى الدولة المصرية. فبينما يشتعل الجانب الآسيوي من المنطقة العربية، تبرز مصر كمركز ثقل مستقر بعيدًا عن خطوط التماس المباشرة لهذا الصراع المدمّر.

وصحح خبير أسواق المال المفاهيم السائدة حول طبيعة التدفقات المالية العربية القادمة إلى مصر، لافتًا إلى أنه يجب إدراك أن أي استثمارات أو رؤوس أموال عربية ستدخل مصر في هذه المرحلة لن تكون من قبيل المساندة أو الدعم المالي كما يروج البعض، بل هي في حقيقتها هروب إلى منطقة الأمان الاستثماري.

وأشار إلى أن المستثمر العربي أصبح اليوم يبحث عن مخزن للقيمة، بعيدًا عن ساحات المعارك، وهو ما يتوفر في مصر بوضعها الراهن، في ظل حركة برجماتية للأموال تهدف إلى حماية الثروات من مخاطر الحرب.

واختتم عبد النعيم رؤيته بأن البورصة المصرية ستكون المستفيد الأكبر من هذا التحول السيكولوجي، موضحًا أنه مع ضيق الخيارات الاستثمارية في المنطقة، ستتجه السيولة العربية والأجنبية لاقتناص فرص في الأصول المصرية التي باتت تمتاز بـ«علاوة أمان» (Safety Premium) لا تتوفر لدى المنافسين، ما يجعل من مصر الوجهة الإجبارية والاختيار الأول للمستثمر الباحث عن الاستقرار قبل العائد في عام ٢٠٢٦.

وقال محمد دشناوي، خبير أسواق المال، إن التصعيد العسكري بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة، وإيران من جهة أخرى، سواء عبر الضربات المباشرة، أو التوترات في مضيق هرمز، والحروب بالوكالة الممتدة من اليمن إلى العراق، لا يمكن قراءته اقتصاديًا باعتباره أزمة أمنية عابرة، بل يمثل تحولا جذريًا في خريطة تدفقات رؤوس الأموال إقليميًا وعالميًا.

كما أوضح أن رأس المال بطبيعته "جبان وذكي"، ويتحرك سريعًا نحو المناطق الأكثر أمانًا واستقرارًا.

وأضاف أن هذه التطورات ستنعكس بشكل مباشر على إعادة توجيه الاستثمارات الخليجية، التي كانت تتوزع بين عواصم مثل: دبي وأبوظبي والرياض ومسقط، لتبدأ في البحث عن ملاذات جغرافية بعيدة عن نطاق المخاطر العسكرية، وهو ما يضع مصر في موقع متقدم على خريطة جذب هذه التدفقات.

وأشار دشناوي إلى أن الاقتصاد المصري يمتلك عدة مقومات تعزز جاذبيته في هذه المرحلة، في مقدمتها الموقع الاستراتيجي، والبعد النسبي عن بؤر التوتر مع إيران، إلى جانب تبني سياسة سعر صرف مرنة ساهمت في تعزيز ثقة المستثمرين، فضلًا عن قدرة السوق على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية، كما لفت إلى أن تنوع الفرص الاستثمارية، واستقرار الدولة مقارنة بمناطق الصراع، والدعم الخليجي والغربي، كلها عوامل تدعم فرص تدفق رؤوس الأموال إلى مصر.

وأكد أن التحدي الحقيقي لا يكمن فقط في جذب هذه التدفقات، بل في كيفية إدارتها وتوجيهها نحو استثمارات طويلة الأجل تدعم النمو الاقتصادي المستدام بدلًا من الاعتماد على الأموال الساخنة سريعة الخروج.

وفي الوقت ذاته، حذر من وجود تحديات قائمة، من بينها احتمالات خروج جزء من الاستثمارات قصيرة الأجل من المنطقة، وتأثر تحويلات العاملين بالخارج نتيجة توترات الخليج، إلى جانب الضغوط المحتملة على إيرادات قناة السويس.

واختتم بأن هذه التأثيرات السلبية تظل قصيرة الأجل، في حين أن العوامل الإيجابية المرتبطة بالاقتصاد المصري تمتد على المدى المتوسط والطويل، وهو ما يرجح تحسن الأداء الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.

فريدة صلاح الدين

صفوت عبد النعيم:

تمتع مصر بالأمان الاستراتيجي يجعلها اختيارا بارزا لرؤوس الأموال

محمد دشناوي:

رأس المال جبان ويتحرك دائما نحو الأماكن الأكثر استقرارا

إسلام لاشين نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة كيرنيل كابيتال لتداول الأوراق المالية:

زيادة تكلفة التمويل تؤثر على التوزيعات النقدية وتدفع الشركات للاحتفاظ بالأرباح

الطروحات البترولية والاستراتيجية محفز هيكلي يرفع جودة السوق ويجذب الأجانب

في ظل حالة الترقب التي تسود أسواق المال، محليا وعالميا، وبالتزامن مع استمرار ضغوط أسعار الفائدة والتقلبات الاقتصادية، تثور العديد من التساؤلات بشأن مستقبل أداء البورصة المصرية، وما إذا كانت قادرة على تسجيل قمم تاريخية جديدة في ظل المتغيرات الحالية.

ويفتح هذا الحوار الذي أجرته «عالم المال» مع إسلام لاشين، نائب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة كيرنيل كابيتال لتداول الأوراق المالية، ملف التحديات والفرص التي تواجه سوق المال محليا، لنكشف عن الرؤية المتوقعة لمستقبل التوزيعات النقدية، وأثر الطروحات الحكومية، واحتمالات صعود المؤشر الرئيسي خلال الفترة المقبلة، وإلى التفاصيل.

لماذا أصبحت التوزيعات النقدية محدودة؟

تراجع التوزيعات النقدية خلال الفترة الأخيرة يرتبط بعدة عوامل، أهمها: ارتفاع تكلفة التمويل نتيجة زيادة أسعار الفائدة، مما دفع الشركات إلى الاحتفاظ بجزء أكبر من الأرباح لتمويل التوسعات بدلًا من التوزيع.

التقلبات الاقتصادية وسعر الصرف دفعت إدارات الشركات إلى التحفظ وبناء مخصصات وسيولة داخلية لمواجهة أي صدمات.

في قطاعات مثل: الصناعة والعقارات توجد احتياجات تمويلية كبيرة مرتبطة بارتفاع تكلفة المدخلات، وبالتالي أصبحت الأولوية لإعادة الاستثمار وليس توزيع الأرباح، وهو سلوك طبيعي في بيئة اقتصادية غير مستقرة نسبيًا.

ما تأثير طرح شركات البترول؟

طرح شركات البترول ضمن برنامج الطروحات الحكومية يُعد من أقوى المحفزات الهيكلية للسوق، لأنه يضيف شركات ذات أصول حقيقية وتدفقات نقدية مستقرة، وهو ما يرفع من جودة السوق وليس حجمه فقط.

هل يسهم طرح البترول في توسيع برنامج الطروحات؟

هذا النوع من الطروحات يجذب شريحة مختلفة من المستثمرين، خاصة المؤسسات الأجنبية وصناديق الاستثمار طويلة الأجل، الاتجاه العام للسوق يميل إلى الإيجابية على المدى المتوسط، مدعومًا بعدة عوامل، من بينها استمرار برنامج الطروحات، وتحسن نسبي في أرباح الشركات نتيجة تحرير سعر الصرف، وزيادة اهتمام المستثمرين المحليين.

الحركة على المدى القصير ستظل عرضية إلى صاعدة بحذر بسبب استمرار الضغوط الناتجة عن ارتفاع أسعار الفائدة وتذبذب تدفقات الأجانب.

السوق لديه قصة نمو حقيقية، لكن التنفيذ على الأرض سيظل مرتبطًا بسرعة الإصلاحات الاقتصادية واستقرار المتغيرات الكلية.

ما تأثير رفع فائدة الودائع إلى ١٧,٢٥٪ على البورصة؟

رفع العائد على الودائع في بنك مصر والبنك الأهلي المصري إلى ١٧,٢٥٪ يمثل منافسًا مباشرًا للاستثمار في الأسهم، خاصة لشريحة المستثمرين الأفراد الباحثين عن عائد منخفض المخاطر.

القرار قد يؤدي إلى سحب جزء من السيولة من البورصة على المدى القصير، لكن تأثيره غالبًا يكون محدودًا ومؤقتًا، لأن المستثمر الذي يستهدف العائد المرتفع أو التحوط من التضخم يظل يميل للأسهم.

العلاقة بين الفائدة والبورصة عكسية نظريًا، لكن في السوق المصري تحديدًا تلعب عوامل أخرى مثل: سعر الصرف والتضخم دورًا أكبر في تحديد اتجاه السيولة.

هل يمكن تسجيل قمم تاريخية جديدة للمؤشر الرئيسي؟

كسر مستوى ٥٣ ألف نقطة على المؤشر الرئيسي EGX ٣٠ ليس مستبعدًا، لكنه مشروط بعدة عوامل، أهمها استمرار دخول سيولة جديدة وليس مجرد تدوير داخلي، مع تحسن واضح في أداء الأسهم القيادية خاصة البنوك والقطاع الصناعي.

في حال استمرار الطروحات الحكومية، وهدوء الضغوط على العملة، واستقرار أسعار الفائدة أو بدء انخفاضها، فإن السوق يمتلك القدرة على تسجيل قمم تاريخية جديدة.

بدون هذه العوامل قد يظل المؤشر يتحرك في نطاقات عرضية مع محاولات اختراق غير مكتملة.

حوار: فريدة صلاح الدين

كما يساهم في زيادة عمق السوق وتحسين مستويات السيولة والتداول.

تاريخيًا، كلما توسعت الدولة في الطروحات، خصوصًا في قطاعات استراتيجية مثل الطاقة، ينعكس ذلك إيجابيًا على تقييمات السوق ككل، لأنه يعطي رسالة ثقة بشأن جدية الإصلاح الاقتصادي، ويخلق أدوات استثمارية جديدة بدلًا من تركز السيولة في عدد محدود من الأسهم.

ما أهمية طرح بنك القاهرة وهل التوقيت مناسب؟

طرح بنك القاهرة في البورصة يمثل إضافة نوعية للقطاع المصرفي داخل السوق، لأنه بنك حكومي كبير يمتلك قاعدة عملاء ضخمة وانتشارًا واسعًا، وبالتالي فإن إدراجه يعزز تمثيل القطاع المالي الذي يُعد محركًا رئيسيًا للمؤشرات.

مسألة التوقيت ترتبط بظروف السوق أكثر من جاهزية البنك، والسوق يمر حاليًا بمرحلة تحسن في السيولة وتزايد اهتمام المستثمرين، إلا أن أسعار الفائدة ما زالت مرتفعة نسبيًا، وهو ما قد يؤثر على تقييم الطرح.

التوقيت قابل للتنفيذ لكنه ليس مثاليًا، والأفضل ربط الطرح بتحسن أكبر في تدفقات الأجانب واستقرار السياسة النقدية لتحقيق تسعير عادل وتعظيم العائد للدولة.

وما توقعاتك للبورصة خلال الفترة المقبلة؟

طرح بنك القاهرة يعزز القطاع المصرفي لكن توقيته غير مثالي لارتفاع الفائدة

البورصة تميل للصعود المتوسط وسط ضغوط الفائدة وتحسن أرباح الشركات

ارتفاع الطلب يعكس تحول المستثمرين نحو الأصول الآمنة

الذهب يستعيد بريقه عالميا.. ونمو قياسي لصناديق الاستثمار في مصر

في ظل التقلبات الاقتصادية العالمية، وتصاعد التوترات الجيوسياسية خلال الفترة الماضية، عاد الذهب ليؤكد مكانته كأحد أهم الملاذات الآمنة للاستثمار، وهو ما انعكس بوضوح على أداء صناديق الاستثمار في الذهب، خاصة في السوق المصري، التي شهدت نموًا ملحوظًا في حجم الأصول وعدد المستثمرين.

وقال أحمد أبو السعد، الرئيس التنفيذي لشركة «أزيموت مصر»، إن بداية العام الجاري شهدت ارتفاعًا كبيرًا في معدلات شراء الذهب، لا سيما من خلال صناديق الاستثمار، مشيرًا إلى أن هذا الاتجاه لم يكن وليد اللحظة، بل جاء امتدادًا لموجة صعود بدأت منذ فترة، وبلغت ذروتها خلال عام ٢٠٢٥ مع الارتفاعات القياسية في أسعار المعدن الأصفر.

وأوضح أن أحد أبرز العوامل التي دعمت هذا النمو هو زيادة الوعي الاستثماري لدى الأفراد، حيث بدأ قطاع أكبر من المستثمرين في استيعاب فكرة صناديق الذهب كأداة سهلة وآمنة للدخول إلى سوق الذهب دون الحاجة إلى شراء المعدن بشكل مباشر.

وأضاف أن عام ٢٠٢٦ بدأ أيضًا بزخم قوي مع استمرار الإقبال على الشراء بوتيرة متصاعدة، مشيرًا إلى أن السوق المصرية تتميز بخصوصية واضحة في التعامل مع الذهب، حيث يغلب الاتجاه الشرائي على سلوك المستثمرين.

كما أوضح أنه لا يكاد يمر أسبوع دون أن يشهد زيادة في حجم المشتريات مقارنة بعمليات البيع، ولفت إلى أن النمو في صناديق الذهب لا يقتصر فقط على ارتفاع قيمة الأصول، التي تتأثر بطبيعة الحال بتحركات الأسعار العالمية، بل يمتد أيضًا إلى زيادة عدد الوثائق الاستثمارية، وهو ما يعكس دخول مستثمرين جدد بشكل مستمر.

وأكد أن صناديق الذهب في مصر تسجل معدلات نمو أسبوعية ملحوظة تتراوح عادة بين ١,٥٪ و٢٪، وقد تصل في بعض الفترات إلى نحو ٤٪، وهو ما يعد مؤشرًا إيجابيًا على قوة الطلب واستمرار الثقة في هذا النوع من الاستثمار.

وشدد على أن هذه المعدلات لم تتأثر حتى مع التراجعات التي شهدها سعر الذهب عالميًا في بعض الفترات، ما يعكس قناعة المستثمرين بأهمية الاحتفاظ بالذهب على المدى المتوسط والطويل.

وفيما يتعلق بتأثير تحركات الأسعار العالمية، أوضح أن انخفاض الذهب عالميًا من مستويات مرتفعة لم ينعكس بنفس الحدة على السوق المحلية، وذلك بسبب عامل سعر الصرف. فخلال فترات تراجع الذهب عالميًا، شهد سعر الدولار في مصر ارتفاعًا ملحوظًا، ما عوض جزءًا كبيرًا من خسائر المعدن الأصفر، وجعل تراجعه محليًا محدودًا مقارنة بالأسواق الخارجية.

وأضاف أن سعر الذهب في مصر يتحدد وفق معادلة تجمع بين السعر العالمي وسعر صرف الجنيه مقابل الدولار، وهو ما يجعل تحركاته تختلف نسبيًا عن الاتجاهات العالمية.

وأشار إلى أن هذا التوازن ساهم في الحفاظ على جاذبية الذهب كأداة استثمارية حتى في أوقات التراجع العالمي.

كما أشار إلى أن الأحداث الجيوسياسية دفعت بعض الحكومات والبنوك المركزية عالميًا إلى إعادة ترتيب أولوياتها، بما في ذلك تقليل حيازاتها من الذهب لصالح تأمين احتياجات الطاقة، إلا أن هذه التحركات لم تؤثر بشكل كبير على سلوك المستثمرين في مصر، الذين واصلوا التوجه نحو شراء الذهب وصناديقه.

وفيما يخص التوقعات خلال عام ٢٠٢٦، أكد أبو السعد أن صناديق الذهب مرشحة لمواصلة النمو، مدفوعة باستمرار حالة عدم اليقين في الأسواق العالمية، إلى جانب بقاء الذهب كملاذ آمن في مواجهة التضخم وتقلبات العملات.

وأضاف أن أي تراجعات في الأسعار قد تمثل فرصًا جيدة للشراء وليس دافعًا للخروج من السوق.

واختتم بأن الاستثمار في الذهب، خاصة من خلال الصناديق، يظل أحد الخيارات المناسبة للمستثمرين الباحثين عن التحوط وتنويع محافظهم، في ظل عالم يشهد تغيرات اقتصادية متسارعة، ما يعزز من أهمية الأصول الآمنة وفي مقدمتها الذهب.

عبدالله الصاوي

أحمد أبو السعد: المستثمرون يتمسكون بالمعدن الأصفر كملاذ طويل الأجل

استثمار زراعي

صفحة متخصصة تصدر مع جريدة

عالم المال
ندعم قرارك

www.alamalmal.net

تحررها
مى أبو المجد

الحادية والعشرون | الإصدار الثانى- العدد: 888

• الأحد 26 ابريل 2026 م

آزر CORPORATION

«الزراعة» تستعد لموسم الأرز بخطة مكثفة لترشيد استهلاك المياه وضمان الأمن الغذائي

«الري» تحدد المساحات المخصصة للمحصول الجديد وعقوبات رادعة على مخالفتها

تستعد وزارة الزراعة لبدء موسم زراعة الأرز ضمن الموسم الزراعي الصيفي، في خطوة تُعد من أهم مراحل الإنتاج الزراعي، حيث تستهدف الدولة زراعة نحو مليون فدان فقط من المحصول، في إطار خطة توازن بين متطلبات الأمن الغذائي وترشيد استهلاك المياه.

ويأتي هذا التوجه في ظل أهمية الأرز باعتباره أحد المحاصيل الاستراتيجية الأساسية في الغذاء المصري، ما يدفع الدولة إلى تكثيف جهودها لتوفير التقاوي المعتمدة عالية الجودة، بما يضمن تحقيق إنتاجية مرتفعة دون الضغط على الموارد المائية المحدودة.

من جهته أكد الدكتور هاني سويلم، وزير الري، أن تحديد مساحات زراعة الأرز يتم وفق أسس علمية دقيقة وبالتنسيق الكامل مع وزارة الزراعة ومراكزها البحثية، موضحًا أن القرارات الخاصة بالزراعة لا تتخذ بشكل منفرد، وإنما تأتي ضمن منظومة تنسيق متكاملة بين الجهات المعنية لضمان تحقيق التوازن بين الأمن الغذائي وإدارة الموارد المائية بكفاءة.

وأشار إلى أن الدولة تلتزم بزراعة نحو مليون فدان فقط من الأرز، بما يحقق الحد المناسب من الاكتفاء الذاتي مع الحفاظ على الموارد المائية، في ظل التحديات المرتبطة بندرة المياه.

ويحظى الأرز باهتمام خاص باعتباره سلعة غذائية رئيسية يعتمد عليها ملايين المصريين يوميًا، وهو ما يجعل توفير مستلزمات إنتاجه، وعلى رأسها التقاوي المعتمدة، أولوية لضمان جودة المحصول ورفع كفاءة الإنتاج.

وفي إطار الرقابة على منظومة التقاوي، أعلنت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي عن ضبط كميات من تقاوي الأرز غير المعتمدة والمغشوشة قبل طرحها في الأسواق، وذلك ضمن جهود الدولة لمكافحة تداول التقاوي مجهولة المصدر وحماية المزارعين من الخسائر المحتملة.

د. هاني سويلم

وينص قانون الري والموارد المائية على عقوبات تصل إلى الحبس لمدة لا تزيد عن ستة أشهر وغرامة تتراوح بين ألفي جنيه وعشرة آلاف جنيه عن كل فدان أو جزء منه، لكل من يزرع الأرز أو المحاصيل الشرهة للمياه في غير المساحات المصرح بها، مع مضاعفة العقوبة في حالة التكرار.

كما حذرت مديريات الزراعة المزارعين من التوسع في زراعة الأرز خارج المناطق المحددة لموسم ٢٠٢٦، تنفيذًا لقرارات وزارة الموارد المائية والري المنظمة للمحاصيل عالية الاستهلاك للمياه.

بدوره أكد الدكتور تامر الحفناوي، بمعهد بحوث الأرز، تسجيل صنف جديد من الأرز يحمل اسم «جيزة ١٨٤»، يمثل إضافة قوية لمنظومة الأمن الغذائي في مصر، ودعامة مهمة لتوجه الدولة نحو الزراعة الذكية ومواجهة آثار التغيرات المناخية.

وأوضح الحفناوي أن الصنف الجديد يتميز بإنتاجية مرتفعة تصل إلى أكثر من ٥ أطنان للفدان، مع نسبة تصافي تبييض تبلغ نحو ٧٠٪، ما يرفع من العائد الاقتصادي للفدان ويعزز ربحية المزارعين.

وأشار إلى أن «جيزة ١٨٤» يعد من الأصناف المبكرة قصيرة العمر، حيث تتراوح فترة نموه بين ١١٠ إلى ١٢٥ يومًا فقط، وهو ما يساهم في تقليل تكاليف الإنتاج وتسريع دورة رأس المال الزراعي.

وتتضمن قائمة تقاوي الأرز الأصناف «جيزة ١٧٧» و«جيزة ١٧٨» و«جيزة ١٨٣»، بالإضافة إلى «سخا ١٠٨» و«سوبر ٣٠٠»، حيث تم تحديد الأسعار بناءً على نقاوة الصنف وجودته، كما تم التأكيد على توفير كميات كافية من هذه التقاوي لتلبية احتياجات الموسم الزراعي، ويبلغ وزن العبوة ٢٥ كجم، حيث تتراوح الأسعار بين ٨٠٠ و٨٥٠ جنيهًا للصنفين رفيع وعريض الحبة على التوالي.

وأضاف أن الصنف تم تطويره ليكون أكثر قدرة على التكيف مع الإجهاد المائي والملوحة، بما يجعله مناسبًا لظروف التغيرات المناخية، مع تقليل احتياجات الري مقارنة بالأصناف التقليدية، كما لفت إلى أن الصنف يتمتع بمقاومة قوية للأمراض النباتية والحشرات، بالإضافة إلى قدرته على منافسة الحشائش، مما يقلل من استخدام المبيدات ويخفض تكاليف الإنتاج على المزارعين.

وأوضح أن الصنف يحتوي على نسبة بروتين تصل إلى ٨٪، ما يعزز قيمته الغذائية ويدعم فرصه في المنافسة بالأسواق.

وأكد أن تسجيل «جيزة ١٨٤» يأتي ضمن خطة معهد بحوث الأرز لتطوير أصناف عالية الإنتاجية وقليلة الاستهلاك للمياه، بما يدعم استدامة الإنتاج الزراعي.

إطلاق الصنف الجديد «جيزة 184» وأولوية قصوى لتوفير تقاوي عالية الجودة

المتحدث باسم وزارة الزراعة لـ« عالم المال »:

صادرات الحاصلات الزراعية تتجاوز 2.8 مليون طن.. ونستهدف عوائد 14.5 مليار دولار

تواصل مصر تنفيذ استراتيجية موسعة لتعزيز أمنها الغذائي وتقليل الاعتماد على الاستيراد، خاصة في المحاصيل الاستراتيجية وعلى رأسها القمح، من خلال التوسع في الرقعة الزراعية وزيادة الإنتاج المحلي، إلى جانب دعم المزارعين بحوافز وتشجيعات تضمن رفع معدلات التوريد.

وتأتي هذه الجهود بالتوازي مع تحسن ملحوظ في أداء الصادرات الزراعية، بما يعكس توجه الدولة نحو تحقيق التوازن بين تلبية احتياجات السوق المحلي وتعزيز التواجد في الأسواق الخارجية خلال المرحلة المقبلة.

ويقول الدكتور خالد جاد، المتحدث الرسمي باسم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، إن مصر تستهدف خفض وارداتها من القمح المستورد بنحو ٥٪ خلال عام ٢٠٢٦، لتسجل ١٢,٥ مليون طن، مقارنة بنحو ١٣,٢ مليون طن في ٢٠٢٥، و١٤,٤ مليون طن في ٢٠٢٤، في إطار توجه الدولة لتقليل الاعتماد على الاستيراد وتعزيز الإنتاج المحلي.

وأوضح أن الخطة تستهدف رفع إنتاج القمح المحلي إلى نحو ١٠ ملايين طن خلال العام الجاري، مدعومة بزيادة المساحات المنزرعة إلى ٣,٧ مليون فدان، بزيادة تقارب ٦٠٠ ألف فدان عن العام الماضي، بما يعكس التوسع في زراعة المحصول الاستراتيجي.

نسعى إلى زيادة إنتاج القمح المحلي لـ10 ملايين طن وخفض الواردات 5 % خلال 2026

كما تستهدف الحكومة استلام نحو ٥ ملايين طن من القمح المحلي من المزارعين خلال موسم التوريد الحالي، الذي بدأ منتصف أبريل ويستمر حتى منتصف أغسطس، مقابل ٤ ملايين طن في الموسم السابق، مع تعزيز آليات التوريد من الحقول إلى الصوامع.

وأكد المتحدث أن هذه الجهود تأتي ضمن خطة متكاملة تستهدف زيادة الاعتماد على الإنتاج المحلي من القمح وصولا إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من القمح المستخدم في إنتاج رغيف الخبز، خاصة مع إنتاج مصر اليومي نحو ٢٧٠ مليون رغيف مدعوم.

وفيما يتعلق بالصادرات الزراعية، أشار إلى أن حجم صادرات الحاصلات الزراعية المصرية تجاوز ٢,٨ مليون طن منذ بداية العام وحتى منتصف أبريل، مؤكدًا عدم تأثرها بشكل ملحوظ بالتوترات الإقليمية، نظرًا لاعتماد جزء كبير من الصادرات المتجهة لدول الخليج على النقل البري.

كما تستهدف مصر رفع صادراتها من الغذاء، بما يشمل الحاصلات الزراعية والصناعات الغذائية، بنسبة ٢٥٪ بنهاية العام الحالي لتصل إلى ١٤,٥ مليار دولار، مقارنة بنحو ١١,٥ مليار دولار في ٢٠٢٥.

ولفت إلى أن صادرات مصر الزراعية خلال ٢٠٢٥ بلغت نحو ٩,٥ مليون طن بزيادة تجاوزت ٨٠٠ ألف طن، مع استحواذ صادرات الغذاء على ٢٤٪ من إجمالي الصادرات غير النفطية خلال العام الماضي، ما يعكس نموًا مستمرًا في القطاع الزراعي والتصديري.

طفرة تصديرية تصل لـ90 % .. طن السماد الموجه للتصدير يتجاوز 40 ألف جنيه

تفوق كبير في تصدير الأسمدة الأزوتية والطلب العالمي يرتفع 100 % خلال 2026

شهدت أسعار الأسمدة المصرية الموجهة للتصدير ارتفاعًا ملحوظًا خلال الفترة الأخيرة، مدفوعة بزيادة أسعار الطاقة عالميًا في ظل التوترات المتصاعدة بمنطقة مضيق هرمز، ما انعكس بشكل مباشر على حركة الأسواق الدولية.

وقال أحمد هجرس، رئيس شركة «أجريتريد»، إن قطاع الأسمدة يمر بمرحلة ضغط قوية نتيجة نقص الإمدادات العالمية، موضحًا أنه لا توجد بدائل قادرة على سد الفجوة الحالية في المعروض، خاصة مع توقف شبه كامل لإمدادات دول الخليج التي تمثل نحو ٣٠٪ من الإنتاج العالمي.

وأضاف أن الطلب العالمي على الأسمدة يشهد ارتفاعًا مستمرًا، في حين أن الطاقة الإنتاجية المتاحة حاليًا لا تتجاوز تلبية الأسواق القائمة، وهو ما يجعل تعويض النقص الحالي أمرًا معقدًا على المدى القصير.

وأشار هجرس إلى أن أسعار اليوريا سجلت زيادة واضحة، حيث بلغ سعر الطن نحو ٨٩٠ دولارًا في شحنات مصرية تم توجيهها مؤخرًا إلى السوق الهندية، مقارنة بمستويات أقل سابقة، وهو ما يعكس حالة الضغط الشديد على الأسعار، خصوصًا في الهند التي تعاني بدورها من نقص في إمدادات الغاز وتراجع إنتاج بعض المصانع، إضافة إلى توقف الإمدادات القادمة من الخليج.

وفيما يتعلق بالسوق المحلية، أوضح أن الحكومة المصرية اتخذت إجراءات استباقية منذ بداية الأزمة لضمان استقرار إمدادات الغاز للمصانع، وهو ما ساعد على استمرار تشغيل مصانع الأسمدة بكفاءة مرتفعة، خاصة في قطاع اليوريا الذي يعمل بمعدلات قريبة من الطاقة الكاملة.

ولفت إلى أن آلية تسعير الغاز في مصر ترتبط بمعادلة مرنة تربط بين أسعار الغاز العالمية وأسعار اليوريا، بما يحقق توازنًا في منظومة الإنتاج، مع الحفاظ في الوقت نفسه على استقرار السوق المحلية التي تخضع لتسعير حكومي ثابت للأسمدة على مدار العام.

وتوقع رئيس الشركة أن عودة إنتاج دول الخليج إلى مستوياتها الطبيعية قد تستغرق ما لا يقل عن ستة أشهر، في ظل استمرار التوترات الحالية وتأثيرها على سلاسل الإمداد العالمية.

ووصلت صادرات قطاع الكيماويات والأسمدة المصرية لقيمة ٩,٤٣ مليار دولار خلال ٢٠٢٥، بزيادة قدرها ٧,٤٪ مقارنة بـ٢٠٢٤، وتضاعفت الأرقام بعد الطلبات الدولية على الأسمدة المصرية بنسبة ١٠٠٪ في مطلع ٢٠٢٦.

لترتفع في مصر أسعار تصدير الأسمدة الأزوتية (النيتروجينية) بنسبة ٩٠٪ خلال شهر مارس الماضي نتيجة الأزمات العالمية، ويصل سعر طن الأسمدة الموجهة للتصدير من مصر إلى ٤٠ ألف جنيه.

وتحتل مصر حاليا مرتبة متقدمة في صادرات «اليوريا»، حيث تصدر نحو ٧٠٪ من إجمالي إنتاجها السنوي البالغ ٦ ملايين طن، وكذلك الأمر في عدة أنواع مهمة للأسمدة، وده ساهم في وصول الأسمدة المصرية كبديل استراتيجي مثالي للعديد من الدول حول العالم.

آجريتريد:

نقص الإمدادات العالمية يضاعف معدلات الطلب

تقاوي نقية 100 % لأصناف مبكرة النضج توفر 30 % من المياه

الطلب العالمي يرفع صادرات القطن 62 % .. والحكومة ترفع المساحة المزروعة لـ250 ألف فدان

خطة لتحفيز الأصناف عالية الجودة طويلة التيلة.. وخريطة صنفية جديدة لموسم 2026

بدأت وزارة الزراعة استعداداتها لموسم زراعة القطن ٢٠٢٦ في ١٤ محافظة، حيث تم إعداد كمية كافية من تقاوي القطن عالية النقاوة لزراعة ٢٥٠ ألف فدان، وهي المساحة المتوقع زراعتها في هذا الموسم، بالإضافة إلى احتياطي يمثل نحو ١٥ إلى ٢٠٪ من المساحة الإجمالية لتلبية أي توسعات من قبل المزارعين في المستقبل.

وقال الدكتور وليد يحيى، مدير معهد بحوث القطن، إن الخريطة الصنفية لأصناف القطن تستهدف توزيع الأصناف داخل المناطق المناخية التي تحقق أعلى إنتاجية وأفضل صفات جودة هذا الموسم، وسيتم زراعة ٧ أصناف رئيسية من القطن تشمل جيزة ٩٥ في محافظة بني سويف، جيزة ٩٨ في محافظات الفيوم، المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا، الأقصر، والوادي الجديد.

كما سيتم زراعة سوبر جيزة ٩٧ في القليوبية، المنوفية، البحيرة (باستثناء كفر الدوار وأبو حمص)، ومركز زفتى بالغربية، بالإضافة إلى سوبر جيزة ٨٦ في البحيرة، الإسكندرية، والمنطقة النوبارية، مع زراعة إكسترا جيزة ٩٢ في دمياط بالكامل.

مزايا الأصناف المعتمدة

جميع الأصناف المعتمدة تتميز بكونها مبكرة النضج، ما يسهم في تقليل استهلاك المياه بنسبة تصل إلى ٣٠٪، كما أنها كفؤة في استخدام الأسمدة والمبيدات، مما يتماشى مع استراتيجية الدولة لزيادة إنتاج المحاصيل القادرة على تحمل التغيرات المناخية، هذه الأصناف الجديدة تسهم بشكل كبير في تحسين إنتاجية الزراعة وضمان استدامتها.

إضافة إلى تنظيم الخريطة الصنفية، اتخذت وزارة الزراعة العديد من الإجراءات لضمان جودة تقاوي القطن بنسبة ١٠٠٪، من أبرز هذه الإجراءات عمليات نقاوة سنوية للمساحات المنزرعة بالأقطان الإكثار (حوالي ٢٠٪ من إجمالي المساحات المزروعة)، ويتم ذلك في مرحلتين: الأولى عند مرحلة البادرات والثانية قبل التزهير، كما تم تخصيص مناطق لزراعة تقاوي الأساس لإنتاج التقاوي المعتمدة، والتي تمثل حوالي ٢٠٪ من المساحات المتوقعة للزراعة.

زيادة صادرات القطن المصري

شهد موسم تصدير القطن الحالي ٢٠٢٥/٢٠٢٦ قفزة ملحوظة في حجم الصادرات، حيث وصل إجمالي الارتباطات التصديرية حتى الأسبوع الثالث والثلاثين من الموسم إلى ٤٥ ألف طن، مقارنة بـ ٢٧,٨ ألف طن في نفس الفترة من الموسم السابق، هذا يمثل زيادة بنسبة ٦٢٪ مقارنة بالموسم الماضي، مما يدل على تحسن أداء القطاع التصديري رغم التحديات العالمية، الأسعار تباينت بين الأصناف المختلفة، حيث سجل صنف جيزة ٩٢ سعرًا يصل إلى ١٨٣ سنتًا/لبرة، بينما وصل سعر جيزة ٩٦ إلى ١٧٥ سنتًا/لبرة، وصنف جيزة ٩٤ إلى ١٤٦ سنتًا/لبرة، وصنف جيزة ٩٥ إلى ١٠٥ سنتات/لبرة.

استمرار الطلب على الأقطان طويلة التيلة

يظهر الطلب المستمر على الأقطان المصرية طويلة التيلة، التي تتميز بها الأصناف مثل جيزة ٩٢، التي حققت أسعارًا مميزة في الأسواق الدولية، ومن المتوقع أن يستمر موسم تصدير القطن حتى ٣١ أغسطس ٢٠٢٦، وسط آمال في استمرار ارتفاع الطلب الخارجي.

تسعى وزارة الزراعة من خلال استراتيجية الخريطة الصنفية إلى تحقيق أقصى استفادة من الموارد المائية عبر تحسين تقنيات الزراعة، علاوة على ذلك، تُعد هذه الإجراءات جزءًا من جهود الحكومة لتعزيز الزراعة المستدامة وتحقيق إنتاجية عالية من خلال أصناف مقاومة للتغيرات المناخية.

د. وليد يحيى

www.facebook.com/AlamALmalNews
AlamALmalNews